



# إدارة اقتصاد بلد يشكّل النازحون ٢٥ ٪ من سكانه:

## الأثر الاجتماعي-الاقتصادي للأزمة السورية على لبنان

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان  
وليد بركات - مصرف لبنان

جامعة مكغيل

١٩ آذار ٢٠١٨ | مونتريال، كيبك، كندا

❖ النص الإنكليزي الأصلي تحت عنوان: [The Socioeconomic Impact of the Syrian Crisis on Lebanon](#)

### قائمة المحتويات

٢.....	١. مقدمة
٢.....	٢. مشهد الاقتصاد الكلي
١٢.....	٣. المشهد الاجتماعي-الاقتصادي
٢١.....	٤. الاستجابات المحلية والدولية تجاه الآثار الاقتصادية الكلية والاجتماعية-الاقتصادية
٢٩.....	٥. التحديات والفرص
٣٤.....	٦. الخاتمة

## ا. مقدّمة

بلغ عدد النازحين قسراً حول العالم حوالي ٦٦ مليوناً، وهو مستوى غير مسبوق، بما في ذلك ٢٢,٥ مليون شخص يسعون إلى عبور الحدود الدولية كلاجئين بحثاً عن الأمان بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتشهد المنطقة العربية أحد أعلى معدلات النزوح حول العالم. إذ بلغ عدد السوريين الذين نزحوا داخلياً في بلدهم حوالي ٦,١ مليون، في حين أنّ ٤,٨ مليون سوري نزحوا إلى البلدان المجاورة<sup>١</sup> وبالتالي، أضحى لبنان البلد الجار-الشقيق للدولة التي تعاني من أكبر أزمة نزوح يشهدها العالم في السنوات الأربعين الماضية ومن أقسى الأزمات الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية<sup>٢</sup>.

نظراً إلى الروابط الاجتماعية والاقتصادية القديمة بين لبنان وسوريا، وإلى أنّ الأراضي السورية المشتعلة تمثل الحدود الوحيدة والأطول المتاحة للبنان، أثّرت الأزمة السورية بشكل مباشر وواسع النطاق على الظروف الاجتماعية والنمو الاقتصادي في لبنان. فقد فاقت هذه الأزمة الفقر والحاجات الإنسانية وزادت من حدّة القيود القائمة أساساً على التنمية.

بما أنّ النقص في البيانات يصعب إجراء تقييم دقيق للأثر الاقتصادي للأزمة، تستند معظم التحليلات التي تتناول الأثر على الاقتصاد اللبناني إلى بحث مفصّل في مؤشرات عالية التواتر<sup>٣</sup>. لذا، من الضروري الإشارة إلى أنّ تحديد التداعيات الاقتصادية للأزمة السورية بطريقة منهجية وموضوعية يتطلّب إحصاءات دقيقة، ما زالت غير متوفرة، من السلطات العامة اللبنانية والهيئات الدولية.

خلال هذه الألفية، سوف أحاول تقديم نظرة شاملة حول تحديات الاقتصاد الكلي والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان في أعقاب الأزمة السورية، قبل تسليط الضوء على الاستجابات المحلية والدولية تجاه أثر هذه الأزمة على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان. وأستعرض في الختام بعض التحديات والفرص.

تجدد الإشارة إلى أنّني في كلمتي هذه أقدم ملاحظاتي وتحليلاتي الشخصية، التي لا تعكس مواقف السلطات الرسمية اللبنانية.

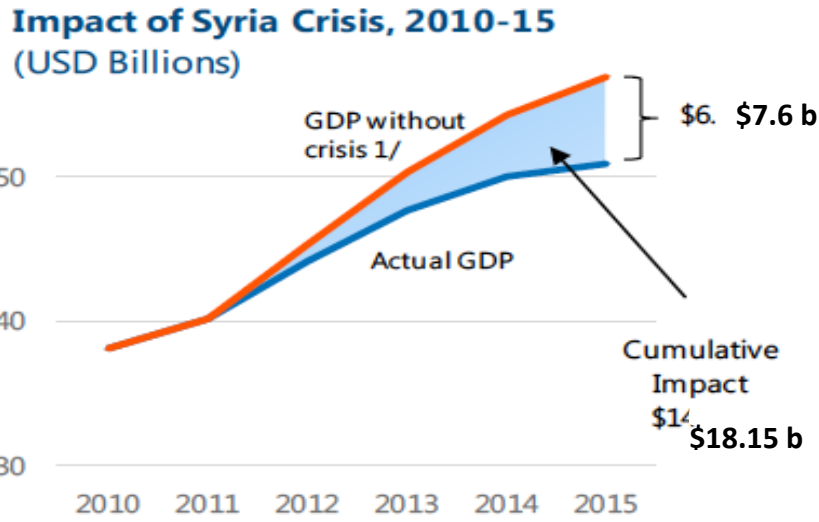
## ا. مشهد الاقتصاد الكلي

### أ. الوضع الحالي

أخلّت الأزمة السورية إلى حدّ بعيد في الاقتصاد اللبناني، فأعاقت النمو ومسارات التنمية وعطلت أسواق التصدير التقليدية، ما فاقم أزمة البطالة وقوّض ثقة المستثمرين. في هذا السياق، تأثرت عوائد التجارة والسياحة سلباً، فيما تراجع الاستثمار والاستهلاك بشكل بطيء ومطرّد. انعكس ذلك على ثقة كلّ من المستهلكين والشركات، فانخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بمعدّل متوسط بلغ ٢,٩٪ سنوياً<sup>٤</sup>، ما ساهم في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٨ -

١٠٪ خلال السنتين اللتين سبقتا الأزمة إلى معدّل متوسط يبلغ ١ - ٢٪ منذ اندلاع الأزمة. وتشمل العوامل المحلية والإقليمية والدولية الأخرى التي أثّرت في النمو الاقتصادي في لبنان خلال السنوات الست الماضية الشلل السياسي المطوّل، والتقلّبات المالية العالمية، والصدمة الشديدة على صعيد معدلات التبادل التجاري لبعض شركاء لبنان التجاريين من الدول المصدّرة للنفط. استناداً إلى ما سبق، يمكن القول إنّ الصراع في سوريا كلّف لبنان أكثر من ١٨,١٥ مليار دولار حتى الآن، أي ما يعادل خسارة تراكمية في الناتج المحليّ الإجمالي نسبتها ٣٠٪، وهو ما أدّى إلى تراجع الناتج المحليّ الإجمالي بقيمة ٧,٦ مليار دولار كتكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost).<sup>١</sup> (الرسم البياني ١)

الرسم البياني ١ - الأثر التراكمي على الناتج المحليّ الإجمالي



1/ Based on World Bank (2013) and IMF deflator estimates.

Sources: World Bank, and IMF staff calculations.

Impact of Syria Crisis, 2010-15 (USD Billions)	أثر الأزمة السورية، بين العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٠ (مليارات الدولارات)
GDP without crisis	الناتج المحليّ الإجمالي بمعزل عن الأزمة
Actual GDP	الناتج المحليّ الإجمالي الفعلي
Cumulative Impact \$18.15 b	الأثر التراكمي ١٨,١٥ مليار دولار
Based on World Bank (2013) and IMF deflator estimates	١/ بناء على تقديرات عوامل الانكماش الصادرة عن البنك الدولي (٢٠١٣) وصندوق النقد الدولي
Sources: World Bank, and IMF staff calculations	المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يجب التمييز بين كلفة الصراع الإقليمي بشكل عام والكلفة المترتبة على استضافة النازحين السوريين. غير أن الفصل بين هاتين الكلفتين عملياً هو مهمة شاقة.

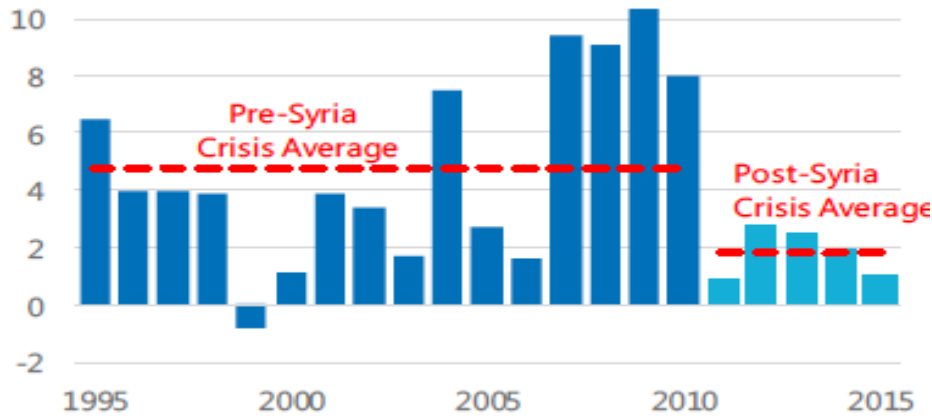
ب. تحليل مقارنة قبل اندلاع الأزمة وبعدها

يمكن تسليط الضوء بشكل واضح على الأثر العميق للحرب السورية على واقع الاقتصاد الكلي والظروف الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان من خلال إجراء تحليل مقارنة موجز بين الفترة التي سبقت الأزمة (٢٠٠٦-٢٠١١) والفترة التي تلت اندلاعها (٢٠١١-٢٠١٦).

- *المشهد الاقتصادي العام*: بلغ متوسط النمو في السنوات التي سبقت الأزمة، بين العامين ١٩٩٥ و٢٠١١، ٤,٧٪ تقريباً، وهبط هذا المعدل إلى ١,٩٪ خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٥، أي بعد اندلاع الأزمة. (الرسم البياني ٢)

الرسم البياني ٢ - الأثر على متوسط الناتج المحلي الإجمالي

### Real GDP, 1995-2015. (Percent Growth)



Source: National authorities and IMF staff calculations.

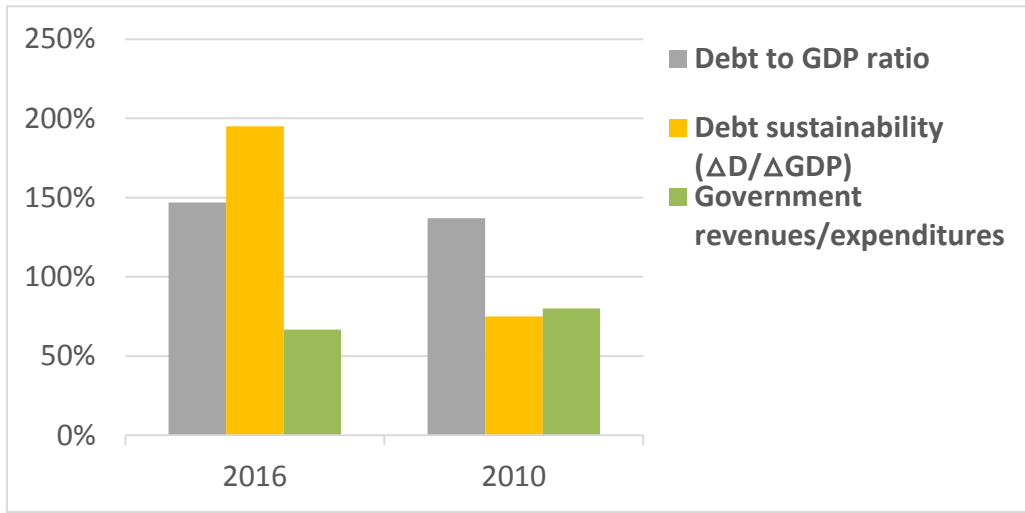
Real GDP, 1995-2015. (Percent Growth)	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٥ و٢٠١١. (نسبة النمو)
Pre-Syria Crisis Average	المتوسط قبل الأزمة السورية
Post-Syria Crisis Average	المتوسط بعد الأزمة السورية
Source: National authorities and IMF staff calculations.	المصدر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

شهد تدفق المسافرين في مطار بيروت الدولي ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالمتوسط السنوي الذي بلغ حوالي مليوني مسافر خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ التي سبقت الأزمة، إذ وصل إلى ٣,٢ مليون مسافر

خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٧، ما يظهر الضغط الحاصل على قطاع النقل في لبنان بعد اندلاع الأزمة.<sup>٧</sup>

- **المالية العامة والسياسة المالية:** بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣٧٪ في العام ٢٠١٠، في حين بلغت ١٤٧٪ في العام ٢٠١٦. وانخفضت القدرة على تحمّل الديون، إذ ارتفعت نسبة تغيّر الدين إلى تغيّر الناتج المحلي الإجمالي من ٧٥٪ في العام ٢٠١٠ إلى ١٩٥٪ في العام ٢٠١٦. وانخفض معدل الإيرادات إلى النفقات الحكومية من ٨٠٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٦٧٪ في العام ٢٠١٦. (الرسم البياني ٣)

الرسم البياني ٣ - الدين/الناتج المحلي الإجمالي، والقدرة على تحمّل الديون، والإيرادات/النفقات الحكومية

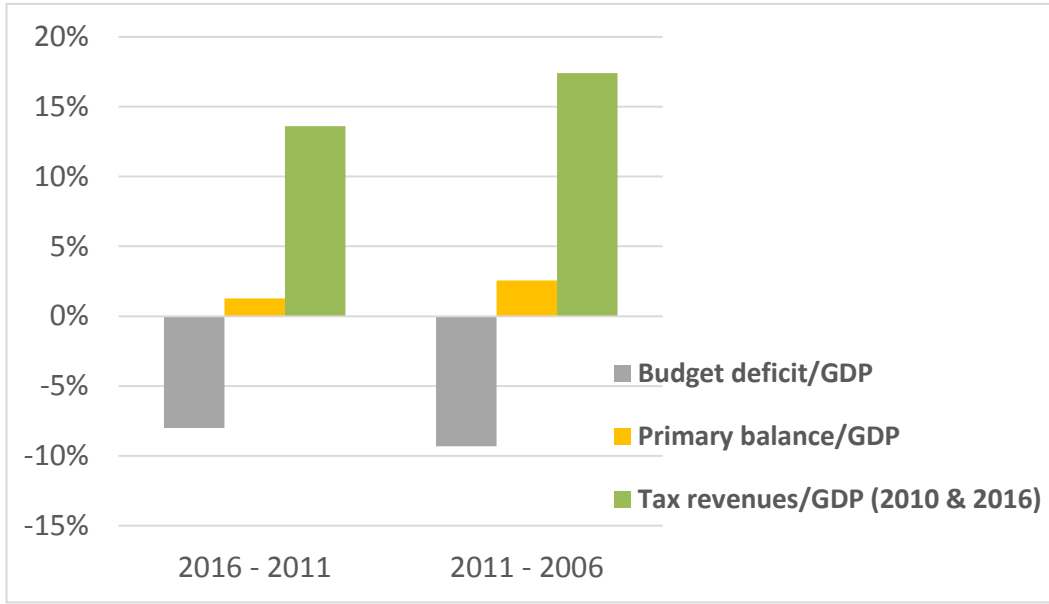


Debt to GDP ratio	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
Debt sustainability (ΔD/ΔGDP)	القدرة على تحمّل الديون (Δالدين/Δالناتج المحلي الإجمالي)
Government revenues/expenditures	العوائد/النفقات الحكومية

في المقابل، انخفض العجز في الميزانية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (من -٩,٣٪ إلى -٨٪) بفضل انخفاض إنفاق الحكومة على النفط نظراً إلى تدني أسعار النفط، وانخفاض الرصيد الأولي<sup>٨</sup> من ٢,٦٪ إلى ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض معدّل الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٤٪ إلى ١٣,٦٪. (الرسم البياني ٤)

<sup>٨</sup> الرصيد الأولي (primary balance) هو صافي الاقتراض أو الإقراض الحكومي، باستثناء مدفوعات الفائدة على الديون الحكومية الموحّدة.

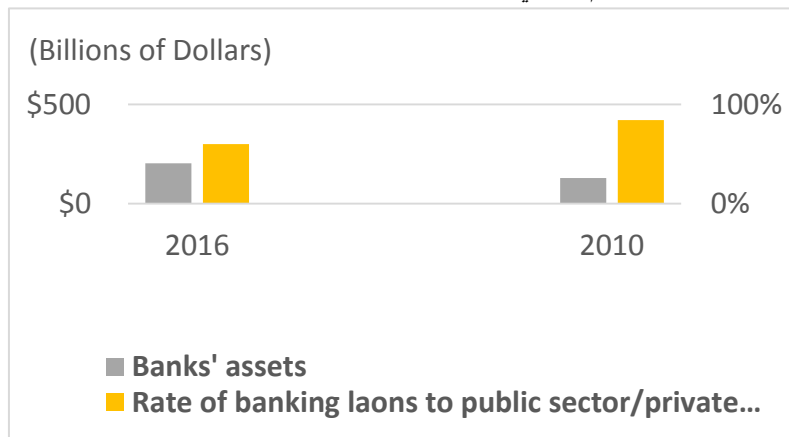
الرسم البياني ٤ - عجز الميزانية والرصيد الأولي والإيرادات الضريبية



Budget deficit/GDP	عجز الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي
Primary balance/GDP	الرصيد الأولي / الناتج المحلي الإجمالي
Tax revenues/GDP (2010 & 2016)	الإيرادات الضريبية/ الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٠ و٢٠١٦)

- **السياسة النقدية والاستقرار المالي:** استمرت أصول المصارف الإجمالية بالازدياد، إذ ارتفعت من ١٢٩ مليار دولار في العام ٢٠١٠ إلى ٢٢٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧. كذلك انخفض معدّل القروض المصرفية المقدّمة إلى القطاع العام مقابل تلك المقدّمة إلى القطاع الخاص بشكل كبير، من ٨٤٪ إلى ٥٧٪، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نمو الائتمانات للقطاع الخاص، ما يظهر حيوية الشمول المالي في لبنان. (الرسم البياني ٥)

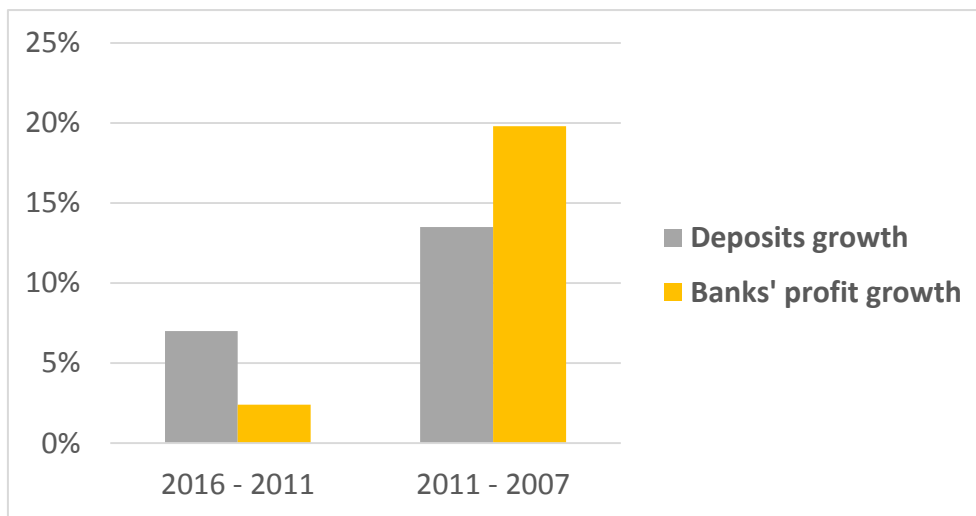
الرسم البياني ٥ - الأصول والقروض المصرفية



(Billions of Dollars)	(مليارات الدولارات)
Bank's assets	الأصول المصرفية
Rate of banking loans to public sector/private sector	معدّل القروض المصرفية إلى القطاع العام/القطاع الخاص

لكن نمو الودائع تراجع من ١٣,٥٪ في المرحلة الأولى إلى ٧٪ في المرحلة الثانية. كذلك، تباطأ نمو أرباح المصارف من ١٩,٨٪ إلى ٢,٤٪، ما يعكس انكماش التدفقات المالية والركود المزمع الإقليمي-العالمي. (الرسم البياني ٦)

الرسم البياني ٦ - الودائع والأرباح المصرفية



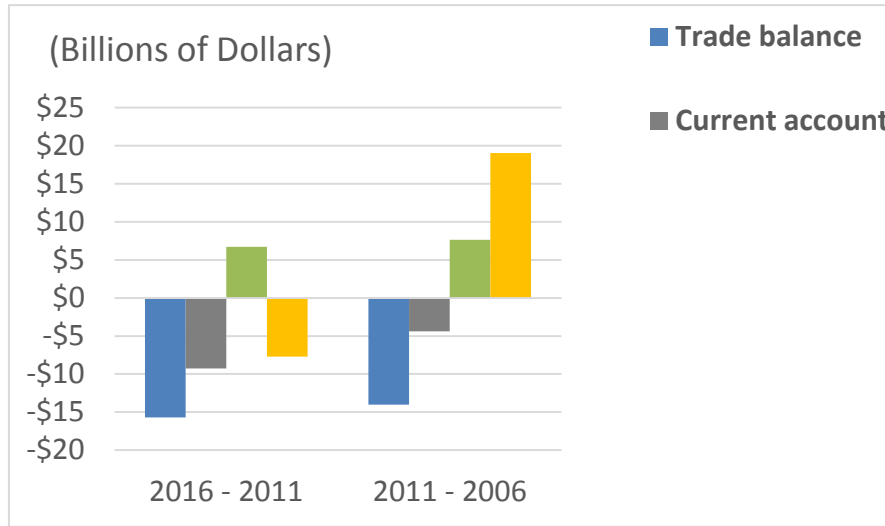
Deposits growth	نمو الودائع
Bank's profit growth	نمو أرباح المصارف

أما العملة المتداولة، فقد ارتفع معدلها السنوي خلال الفترة التي أعقبت اندلاع الأزمة والممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٧ ليلعب ٢,٨٧ مليار دولار، مقارنة بـ ١,٥٢ مليار دولار قبل الأزمة، خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ما يظهر ارتفاع الطلب على العملة المحلية نتيجة ازدياد عدد السكان بشكل أساسي.<sup>٦</sup>

- *ميزان المدفوعات*: تدهورت جميع مؤشرات ميزان المدفوعات بين المرحلتين الأولى والثانية، بما في ذلك الميزان التجاري (ازداد العجز من ١٤ مليار دولار إلى ١٥,٧ مليار دولار)، وعجز الحساب الجاري (من ٤,٤ مليار دولار إلى ٩,٢٦ مليار دولار)، والتدفقات المالية (من ٧,٦٥ مليار دولار إلى ٦,٧٢ مليار دولار)، وصافي الأصول الأجنبية (من ١٩,٠٤ مليار دولار كفائض تراكمي إلى عجز تراكمي بقيمة ٧,٧١ مليار دولار) (الرسم البياني ٧). في المقابل،

ازداد معدّل قيمة تدفق التحويلات إلى لبنان خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٦ بعد اندلاع الأزمة، مقارنة بسنوات ما قبل الأزمة ٢٠٠٦-٢٠١١، من ٦,٦ مليار دولار إلى ٧,٢ مليار دولار. لكن نسبة تدفق التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٢١,٥٪ خلال سنوات ما قبل الأزمة إلى ١٦,١٪ في الفترة التي تلت اندلاع الأزمة.<sup>٩</sup>

الرسم البياني ٧ - الميزان التجاري والحساب الجاري والتدفقات المالية وصافي الأصول الأجنبية



(Billions of Dollars)	(مليارات الدولارات)
Trade balance	الميزان التجاري
Current account	الحساب الجاري

ج. المالية العامة

انعكس الأثر المالي للأزمة على شكل انخفاض في النمو الاقتصادي الإجمالي وارتفاع في نفقات محددة مرتبطة بالنزوح.

- بلغت الخسائر التراكمية للإيرادات خلال السنوات الأربع ٢٠١٢-٢٠١٥ ٤,٢ مليار دولار (ما يعادل ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ تقريباً). وتعود معظم هذه الخسائر إلى الانخفاض المحدود في الإيرادات الضريبية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي؛<sup>١٠</sup> (الجدول ١)



المبلغ التراكمي ١٥/٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
					تقييم الأثر ٨
					الأثر على المالية العامة
		(مليار ليرة لبنانية)			إجمالي الإيرادات والمنح
٦٣٧-	٣٠٩٦-	٩٤٤-	١٥٩٩-	٧٣-	الإيرادات الضريبية
٥٣٢٦-	٢٣١١-	١٥٠٠-	١١٣١-	٤٨٣-	الإيرادات غير الضريبية
١٧٤٤-	٧٨٥-	٢٤٤-	٤٦٨-	٢٤٧-	
			(مليون دولار)		إجمالي الإيرادات والمنح
٤٢٢٦-	٢٠٥٤-	٦٢٦-	١٠٦١-	٤٨٥-	الإيرادات الضريبية
٣٥٩٩-	١٥٣٣-	٩٩٥-	٧٥٠-	٣٢٠-	الإيرادات غير الضريبية
١١٥٧-	٥٢١-	١٦٢-	٣١٠-	١٦٤-	المحتسبة في الميزانية
					(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلا في حال الإشارة إلى غير ذلك ٢)
٩,٢-	٤,٤-	١,٤-	٢,٤-	١,١-	إجمالي العوائد والمنح
٧,٩-	٣,٣-	٢,٢-	١,٧-	٠,٧-	العوائد الضريبية
٢,٥-	١,١-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٤-	العوائد غير الضريبية
					المحتسبة في الميزانية

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء البنك الدولي.

١/ يقارن لكل سنة بين (١) المحصلة و(٢) حالة افتراضية لعدم وجود الصراع السوري.

٢/ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المستخدم هو ذلك الذي يشمل أثر الأزمة السورية (وليس الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي).

- ازداد الطلب على الخدمات العامة بشكل حاد، ما استوجب زيادة الإنفاق العام نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٥ بحوالي ملياري دولار (٤٠٠ مليون دولار سنوياً)؛<sup>١١</sup>
- انخفضت الإيرادات وازدادت النفقات، مما أضاف عبئاً بقيمة ٢,٦ مليار دولار إلى العجز السنوي في المالية العامة في لبنان بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٦.<sup>١٢</sup>

- أدّى الازدياد التراكمي في العجز المالي الناجم عن الأزمة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٦ إلى ارتفاع الدين العام في لبنان بقيمة ستة مليارات دولار نتيجة تمويل العجز التراكمي الناجم عن الأزمة وفائدته (٧٥٠ مليون دولار)، وذلك بين نهاية العام ٢٠١١ و٢٠١٦.<sup>١٣</sup>

#### د. السياسة النقدية والاستقرار المالي

نتيجة لحدّة الاضطرابات الإقليمية، التي بلغت ذروتها مع اندلاع الحرب في سوريا، ولهبوط أسعار النفط والتداعيات المستمرة للأزمة المالية العالمية التي تتجلّى في ظاهرة الركود المزمّن، برزت آثار انكماشية على الأسواق المالية وعلى الأسعار في لبنان والمنطقة عموماً. لكن هذا الواقع لم يردع مصرف لبنان عن مواصلة تنفيذ سياسة مالية تقدّمية تتخذ أشكالاً تقليدية وغير تقليدية.

في هذا السياق، يلتزم مصرف لبنان بالحفاظ على أسس التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام، من خلال تحقيق الأهداف التقليدية المتمثلة في ضمان الاستقرار النقدي عبر الحفاظ على سعر الصرف وعلى مستوى عالٍ من احتياطي العملات الأجنبية، الذي بلغ ٤٣,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٨، من دون احتساب احتياطي الذهب. كذلك، سعى مصرف لبنان إلى الحفاظ على استقرار معدّلات الفائدة من دون الإخلال بآليات السوق، ما وفّر مصادر تمويل فعّالة للقطاعين العام والخاص وعزّز الشمول المالي، إذ وصلت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في لبنان إلى ٤٧٪، مقارنة بـ ١٨٪ في العالم العربي.<sup>١٤</sup> فضلاً عن ذلك، حقّق مصرف لبنان نتائج إيجابية بفضل جهوده الرامية إلى إدارة فائض السيولة،<sup>١٥</sup> الذي يفوق الـ ٢٠ مليار دولار حالياً،<sup>١٥</sup> بهدف الحد من ضغوط التضخّم واستهداف معدّل التضخّم وإبقائه فوق مستوى الصفر. أمّا في ما يخصّ الحفاظ على الاستقرار المالي، فقد مهّد مصرف لبنان الطريق نحو تنمية الأسواق النقدية والمالية عبر إنشاء هيئة الأسواق المالية وتعزيز التمويل المساهم. وتمّ أيضاً إطلاق نظام دفع محليّ يوفّر منصة آمنة لعمليات تحويل الأموال والخدمات الإلكترونية. إنّ دعم مصرف لبنان للسياسة المالية يتجسّد في إدارته الفعّالة للدين العام عبر التزامه المستمر برصد الموارد المالية لتمويل العجز الحكومي بتكاليف مثلى.

دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة مصرف لبنان إلى اعتماد سياسة نقدية غير تقليدية وأدوات هندسة مالية تشمل آليات انتقال نقدي (monetary transmission mechanisms) تصبّ في صالح الاقتصاد والمجتمع. تهدف هذه الهندسات إلى تحفيز الطلب الداخلي ودعم الحكومة في إنتاج الظروف المناسبة لتحقيق النمو المستدام، عبر تعزيز أنشطة الإقراض وتحريك النمو الاقتصادي لإعادة إحياء سوق العمل، ما يعزّز الأمن الاجتماعي والبيئي ويضمن التنمية البشرية. أثبتت هذه الرزم، التي امتدّت من العام ٢٠١٣ إلى العام ٢٠١٧ وبلغ متوسط قيمتها مليار دولار

<sup>١٤</sup> فائض السيولة هو صافي الودائع في المصارف التجارية بعد حسم القروض، بالإضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية التي تفوق تلك تساهم في الاحتياطي الإلزامي.

سنوياً، نجاحها، إذ ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بحوالي ٥٠٪. وتشمل هذه الرزم حوافز لدعم مشاريع الإسكان والتعليم والطاقة المتجددة والمشاريع الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير وزيادة الأعمال وغيرها من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. في الآونة الأخيرة، صبَّ مصرف لبنان المزيد من الاهتمام في قطاع المعرفة، الذي يُعتبر ميزة تفاضلية للاقتصاد اللبناني، ما أنتج فرص عمل جديدة عبر تشجيع المصارف اللبنانية على الاستثمار في رأس المال المساهم للشركات العاملة في مجال اقتصاد المعرفة، ما أدّى بدوره إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وضمان التنمية المستدامة. وقد وُقِّرت هذه الخطة المبتكرة حوالي ٦٠٠ مليون دولار لدعم الإبداع والابتكار.<sup>١٦</sup>

بدءاً من العام ٢٠١٦، نفَّذ مصرف لبنان هندسة مالية إضافية، متعددة الأغراض والأبعاد، تهدف إلى زيادة أصول العملات الأجنبية التي يملكها وتعزيز رؤوس أموال المصارف وزيارة السيولة بالعملة المحلية وتحسين مستوى الدين الحكومي وتعزيز الثقة في سندات الخزينة اللبنانية ورفع معدّل التضخّم إلى مستوى ٢٪ وتحسين تصنيف لبنان الائتماني وميزان المدفوعات، وذلك عبر اعتماد الوسائل الكفيلة بتحفيز الطلب الداخلي والإنتاجية، ما يعزّز النمو والتنمية. أنتجت هندسة مصرف لبنان المالية هذه تدفقات بلغت ٤,٢ مليار دولار بحلول نهاية العام ٢٠١٦، ما حوّل العجز السنوي التراكمي في ميزان المدفوعات من صافي الأصول الأجنبية، الذي بلغ 1.7 مليار دولار في أيار ٢٠١٦، إلى فائض سنوي تراكمي بقيمة ١,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦.<sup>١٧</sup>

فضلاً عن ذلك، حرص مصرف لبنان على الاستمرار بممارسة دوره التنظيمي في الحفاظ على متانة القطاعين المصرفي والمالي واستقرارهما، كونها من القطاعات الوطنية الاستراتيجية. في هذا السياق، توجب على المصارف أن: تحافظ على مستويات عالية من السيولة؛ تتجاوز المعايير الدولية الخاصة بمتطلبات الرسملة (بازل III)؛ تلتزم بأنظمة الاستثمار والميزانية العمومية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩)؛ تتجنّب الاستدانة المفرطة، تزامناً مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة. وشملت مبادرات مصرف لبنان التنظيمية أيضاً اعتماد ممارسات لحوكمة الشركات وتعزيز إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية الفعّالة، والالتزام بالعقوبات الدولية.

في ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج أنّ رزم التحفيز النقدي غير التقليدية والدور التنظيمي التحوّطي هما الدعامتان الأساسيتان اللتان يستخدمهما مصرف لبنان والقطاع المصرفي لمواجهة التحديات الحالية وتجنّب مخاطرها بنجاح، كما سيتبيّن في القسم الثالث أدناه.

### III. المشهد الاجتماعي-الاقتصادي

أ. وضع النازحين السوريين في لبنان

يشمل النظام العالمي الخاص باللاجئين مجموعة من المعايير القائمة على التعاون والمعاملة بالمثل وفقاً لما تنصّ عليه الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الموقعة في العام ١٩٥١. ويرتكز هذا النظام بشكل أساسي على التزامين أثبتت: حق اللجوء، الذي يجسّد موجبات الدول تجاه اللاجئين والنازحين الذين يدخلون أراضيها؛ وتقاسم الأعباء، الذي يجسّد موجبات الدول تجاه اللاجئين والنازحين ضمن أراضي الدول الأخرى، بما في ذلك الدعم المالي أو إعادة التوطين في أراضيها. الالتزام الأول مفسّر ومتوافق عليه نسبياً، وهو يفترض أنّ الدول ستفتح حدودها أمام الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية. ولكنّ الالتزام الثاني غير مفسّر بالقدر نفسه، وهو يخضع للاستثنائية إلى حدّ بعيد. نتيجة لذلك، هذا يضع بعض الدول، كلبان مثلاً، في موقفٍ صعب: فلبان يتحمّل التكاليف الكبيرة المترتبة على استضافة النازحين السوريين، ولكنه لا يتلقى الدعم الدولي اللازم لإدارة هذه الأعباء بنجاح.<sup>١٨</sup>

في أحدث تقرير لها نُشر في ٣٠ حزيران ٢٠١٧، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّ ٩٩٥ ٥١٢ نازحاً سورياً مسجّلون لديها في لبنان، ما يظهر انخفاضاً من العدد الأقصى الذي أُعلن عنه في ١٠ نيسان ٢٠١٥ والذي بلغ ١٨٥ ٢٤١.<sup>١٩</sup> ويقدر المسؤولون اللبنانيون عدد النازحين السوريين في لبنان بـ ١,٥ مليون، وهو رقم أعلى من تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنّه يأخذ في الحسبان النازحين السوريين غير المسجّلين. ويُقدّر أنّ ٦٠٪ من النازحين السوريين الذين يبلغون ١٥ عاماً وما فوق هم دون إقامة شرعية.<sup>٢٠</sup>

على الصعيد الديموغرافي، وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ ٤٧,٥٪ من النازحين السوريين في لبنان هم من الذكور، في حين أنّ ٥٢,٥٪ هم من الإناث، كما أنّ ٨٠,٥٪ من اللاجئين هم من النساء والأطفال (ما دون الـ ١٨ عاماً). أمّا في ما يخصّ التوزّع الجغرافي للنازحين السوريين في المناطق اللبنانية، تشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنّ ٣٥٧ ٠٠٠ منهم يقيمون في شرق لبنان، و٢٧١ ٠٠٠ في بيروت وجبل لبنان و٢٥٣ ٠٠٠ في شمال لبنان و١٢٠ ٠٠٠ في جنوب لبنان.<sup>٢١</sup> (الجدول ٢)

الجدول ٢ - توزّع النازحين السوريين في لبنان حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٧

المحافظة اللبنانية	عدد النازحين المسجّلين	نسبة توزّعهم
شرق لبنان	٣٥٧ ٠٠٠	٣٦٪
بيروت وجبل لبنان	٢٦٦ ٠٠٠	٢٧٪
شمال لبنان	٢٥٣ ٠٠٠	٢٥٪
جنوب لبنان	١١٩ ٠٠٠	١٢٪
لبنان	١ ٠٠١ ٠٠٠	١٠٠٪

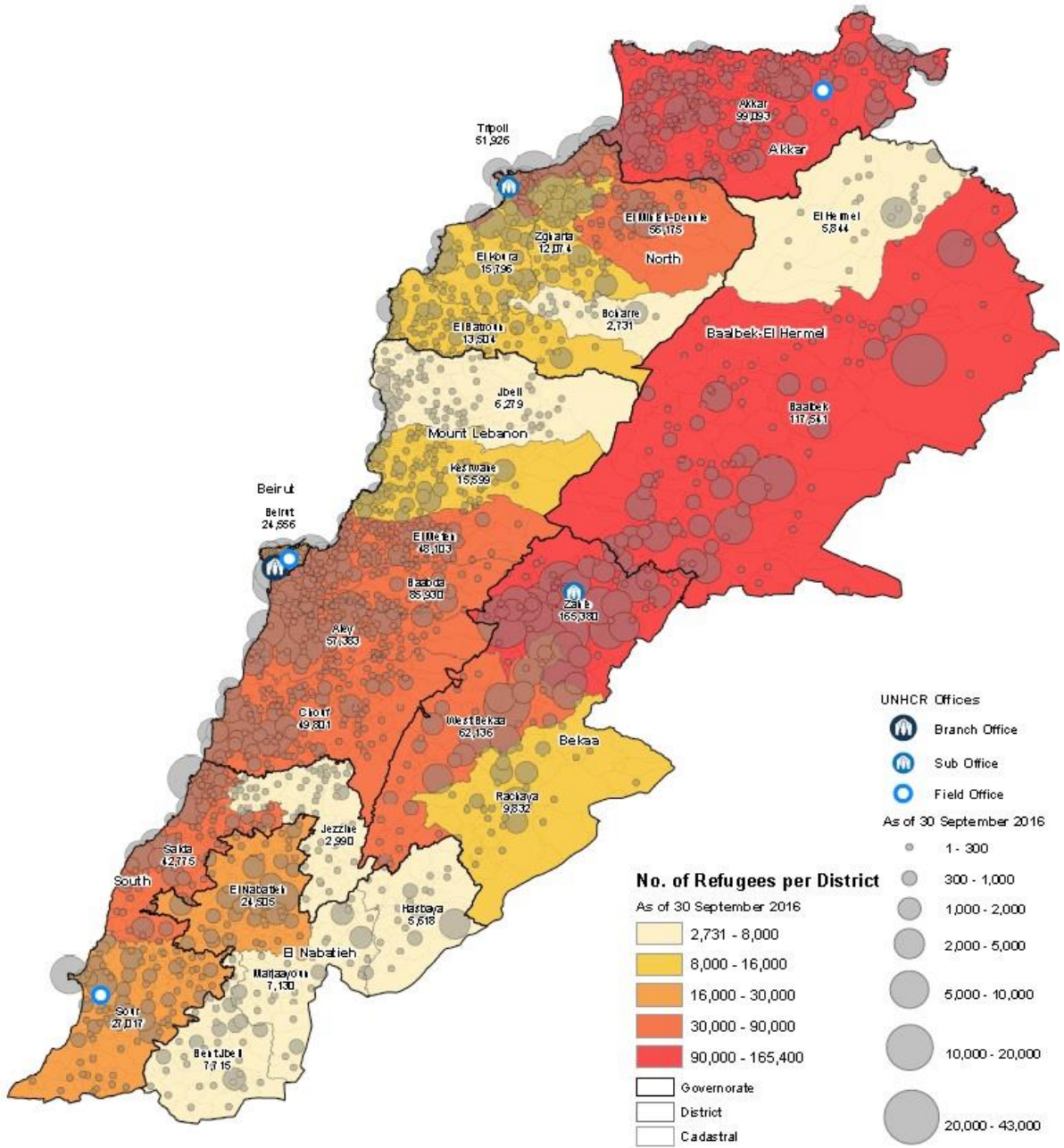
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>

على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي، تشير الإحصاءات إلى أنّ أكثر من ٧٦٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر،<sup>٣٢</sup> وأنّ ٩١٪ من النازحين السوريين مدينون، علماً أنّ متوسط الدين التراكمي للنازحين يبلغ ٨٥٧ دولاراً. كذلك، يعيش ٤١٪ من النازحين السوريين في لبنان في مساكن غير ملائمة، يُصنّف ١٢٪ منها بأنّه في حالة خطرة. وفي ما يتعلّق بالأمن الغذائي، يعاني ٩٤,٥٪ من النازحين السوريين و٣٥,٦٪ من النازحين الفلسطينيين من سوريا من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة أو حادة. أكاديمياً، ما زال أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل سوري نازح بين سنّ الثالثة والسابعة عشرة خارج المدرسة.<sup>٣٣</sup>

يُجمع المسؤولون اللبنانيون والدوليون المعنيّون بالاستجابة للأزمة السورية على أنّ عدد النازحين السوريين بات يفوق ربع عدد سكان لبنان، ما يربّب أعباءً هائلةً وتهديداً للتوازن الديموغرافي الهشّ في هذا البلد الصغير. "النزوح السوري في لبنان أشبه بدخول ٨٠ مليون مكسيكي إلى الولايات المتحدة خلال فترة ١٨ شهراً".<sup>٣٤</sup> لا بل إنّ معظم النازحين يعيشون في ٢٢٥ منطقة تُعد من المناطق الأكثر فقراً في لبنان، ما يفاقم معاناة اللبنانيين.<sup>٣٥</sup>

على سبيل المقارنة بين قدرات الاتحاد الأوروبي الهائلة والوسائل المتواضعة المتوفرة لدى لبنان، "خاض الاتحاد الأوروبي، الذي يبلغ عدد سكانه ٥١٢ مليون نسمة - أي أكبر من عدد سكان لبنان بـ ١٢٨ ضعفاً - والذي تبلغ مساحته ٤,٤ مليون كيلومتر مربع - أي أكبر من مساحة لبنان بـ ٤٤٠ ضعفاً - نقاشاً حاداً حول استضافة ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ - أي أقلّ من عدد النازحين في لبنان بـ ١٢ إلى ١٥ ضعفاً".<sup>٣٦</sup>

## التوزع الجغرافي للنازحين السوريين في لبنان



Akkar	عكار
Tripoli	طرابلس
El Minieh - Dennieh	المنية - الضنية
Zgharta	زغرتا
North	الشمال
El Koura	الكورة
Bcharre	بشري
El Batroun	البترون

El Hermel	الهرمل
Baalbek – El Hermel	بعلبك - الهرمل
Baalbek	بعلبك
Mount Lebanon	جبل لبنان
Jbeil	جبيل
Keserwane	كسروان
El Meten	المتن
Baabda	بعبدا
Aley	عاليه
Chouf	الشوف
Beirut	بيروت
Zahle	زحلة
West Bekaa	البقاع الغربي
Bekaa	البقاع
Rachaya	راشيا
Jezzine	جزين
Hasbaya	حاصبيا
El Nabatieh	النبطية
Saida	صيدا
Marjaayoun	مرجعيون
South	الجنوب
Sour	صور
Bint Jbeil	بنت جبيل
UNHCR Offices	مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
Branch Office	فرع
Sub Office	مكتب فرعي
Field Office	مكتب ميداني
As of 30 September 2016	بدءاً من 30 أيلول 2016
No. of Refugees per District	عدد اللاجئين بحسب القضاء
Governorate	المحافظة
District	القضاء
Cadastral	الوحدة المساحية

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - مكتب بيروت

## ب. التنمية البشرية والاجتماعية

ما زالت دراسة البنك الدولي للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤ حول أثر الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني، من حيث الأرقام والتقديرات التي تقدّمها، مرجعاً أساسياً للباحثين والمسؤولين.

### (١) الفقر

- أدّى الصراع في سوريا، وما رافقه من موجات نزوح هائلة، إلى مفاقمة الفقر في لبنان، إذ دفع ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن لبناني إضافي إلى حالة الفقر وزاد من الحرمان الذي يعانيه المليون فقير لبناني أساساً؛<sup>٢٧</sup>
- إعادة الخدمات الاجتماعية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، مع الحفاظ على جودتها وقدرة الوصول إليها، تطلّبت استثمارات بقيمة ١٧٧ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠١٤.<sup>٢٨</sup>

### (٢) سوق العمل

- أدّى التنافس الشديد على الوظائف من قبل الداخلين الجدد إلى رفع معدّل البطالة والأعمال غير الرسمية بنسبة ١٠٪، ما ضاعف معدّل البطالة ليبلغ ٢٠٪، حيث انضمّ ٢٥٠ ٠٠٠ إلى ٣٠٠ ٠٠٠ مواطن لبناني إلى صفوف العاطلين عن العمل، علماً أنّ التقديرات تشير إلى أنّ ٥٠ لبناني سوف ينضمّون إلى القوى العاملة بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٩.<sup>٢٩</sup> بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يبلغ معدّل البطالة لدى الشباب اللبناني ٣٠٪، وهو يعود جزئياً إلى نزوح العمّال السوريين الذين يعملون برواتب أدنى.<sup>٣٠</sup>
- تشير التقديرات إلى أنّ القوة العاملة السورية في لبنان تضمّ ٣٨٤ ٠٠٠ شخصاً، يُعتقَد أنّ ٣٦٪ منهم تقريباً عاطلون عن العمل تماماً. كذلك، فإنّ حوالي نصف الشباب السوريين النازحين (بين ١٩ و٢٤ عاماً) يعملون، وهو معدّل مرتفع جداً مقارنة بالسكان النازحين في بلدان أخرى.<sup>٣١</sup> أمّا النصف الآخر العاطل عن العمل من الشباب النازحين فيشكل مصدراً محتملاً للتهديدات الأمنية، إذ قد يتمّ دفعهم نحو التطرّف.<sup>٣٢</sup> وتستلزم معالجة هذا الارتفاع المفاجئ في عدد الباحثين عن عمل موارد تتراوح قيمتها بين ١٦٦ مليون دولار و٢٤٢ مليون دولار.<sup>٣٣</sup>
- لكي يتم خفض معدّل البطالة بين اللبنانيين إلى ما كان عليه قبل الأزمة (حوالي ١٠٪) ورفع مستوى العمالة لدى النازحين السوريين، تشير التقديرات إلى ضرورة توفير فرص عمل لـ ٤٥٠ ٠٠٠ شخص في السنوات الخمس المقبلة.<sup>٣٤</sup>
- سوف يساهم النازحون الجدد في خفض رواتب شاغلي الوظائف الحاليين على المدى القريب، ما يعكس انخفاض معدّل رأس المال إلى العمالة على صعيد الاقتصاد ككل. وسيخفّض تدفق النازحين أيضاً عدد شاغلي الوظائف، إذ سيخرج بعضهم من سوق العمل.



ولكن بحسب صندوق النقد الدولي، لم تتدهور أحوال جميع السكّان، كما سنرى في قسم "الجوانب المنتجة للدخل" أدناه.<sup>٣٥</sup>

- طالما شكّل تنظيم دخول السوريين إلى سوق العمل في لبنان مسألة مثيرة للجدل، إذ إنّ اقتراح منح النازحين الحق في العمل أو وسائل الاعتماد على الذات تثير مخاوف البعض من بقاء النازحين إلى أجل غير محدد. وفقاً لليونيسف ولمسح أجره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرى ٩٠٪ من الشباب اللبناني أنّ النازحين السوريين في لبنان يشكّلون تهديداً اقتصادياً أو معنوياً.<sup>٣٦</sup> بالرغم من ذلك، ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة، التزمت السلطات اللبنانية بوضع أنظمة تضبط وصول النازحين السوريين إلى سوق العمل في إطار بعض القطاعات المحددة حيث لا يتنافس هؤلاء مع العمّال اللبنانيين. ونظراً إلى أنّ الأنظمة الحالية تحدّ من قدرة النازحين على الانضمام إلى سوق العمل بشكل قانوني، يعمل الكثير من النازحين بشكل غير رسمي، ما أدّى إلى ارتفاع هائل في عدد النازحين الذين لا يمتلكون أوراق إقامة صالحة من ٩٪ في كانون الثاني ٢٠١٥ إلى ٦١٪ في تموز ٢٠١٥. تحاول السلطات اتخاذ إجراءات للتخفيف من الأعباء الإنسانية التي ترتّبها الأنظمة الحالية، عبر تحقيق توازن دقيق بين تأمين سبل العيش للنازحين وفي الوقت نفسه تلبية حاجات المجتمعات اللبنانية المضيفة التي تزداد إلحاحاً.<sup>٣٧</sup>
- وفقاً للتقديرات، أدّت خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) إلى أثر غير مباشر على سوق العمل، إذ ساهمت في إنتاج حوالي ١٠ ٠٠٠ فرصة عمل بدوام كامل وعدد مماثل من فرص العمل بدوام جزئي.<sup>٣٨</sup>

### (٣) الصحة

- أدّت حاجات النازحين الصحية الملحة إلى رفع كلفة النظام الصحي اللبناني والحد من توفّر الأدوية، وصعّبت على اللبنانيين الحصول على الرعاية الصحية (شكّل النازحون السوريون ٤٠٪ من إجمالي استشارات الرعاية الصحية الأولية)، ما قد يساهم أيضاً في انتشار الأمراض بشكل عام؛<sup>٣٩</sup>
- قدّر أثر نظام الرعاية الصحية على المالية العامة بـ٤٨ إلى ٦٩ مليون دولار في العام ٢٠١٤،<sup>٤٠</sup> كما ارتفع العجز المالي المتراكم على المستشفيات الحكومية منذ اندلاع الأزمة السورية إلى ١٥ مليون دولار، علماً أنّ تدفق النازحين ساهم في هذا الارتفاع، في حين أنّ إعادة الخدمات الصحية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة يستلزم ٣٠٨ مليون دولار في العام ٢٠١٧.<sup>٤١</sup>

### (٤) الأمن الغذائي<sup>٤٢</sup>

خلال السنوات الخمس الماضية، تأثر الأمن الغذائي في لبنان بشكل حاد نتيجة الأزمة السورية. فقد تدهور مستوى الأمن الغذائي إلى حد بعيد لدى الفئات الضعيفة، مثل النازحين السوريين.

واللبنانيين والنازحين الفلسطينيين من سوريا. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن إعادة مستويات الأمن الغذائي إلى سابق عهدها تتطلب 507.2 مليون دولار.

## ٥) التعليم

بفضل الدعم الذي قدّمه المجتمع الدولي والإجراءات المكثّفة التي اتخذتها الحكومة اللبنانية، ارتفع معدّل تسجيل الأطفال غير اللبنانيين في المدارس الرسمية خمسة أضعاف من ٢٧ ٠٠٠ في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١٥٠ ٠٠٠ في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥، إذ تمّ تسجيل حوالي ٤٢٪ من الأطفال السوريين المؤهّلين في برامج التعليم الرسمي.<sup>٤٣</sup> في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦، تلقى حوالي ١٩٥ ٠٠٠ طفل سوري نازح (قراءة ٥٢٪ من الأطفال السوريين النازحين) دعماً عبر تسديد أقساطهم المدرسية، وبالتالي تمّ منحهم تعليماً مجانياً في المدارس الرسمية اللبنانية، بالإضافة إلى دعم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل لبناني.<sup>٤٤</sup> نتيجة لذلك، يتطلّب نظام التعليم الرسمي اللبناني قراءة ٣٧٣ مليون دولار في العام ٢٠١٧،<sup>٤٥</sup> حيث تم توفير ٢٧٥ مليون دولار منها عبر المانحين. وتهدف المرحلة الثانية من استراتيجية "توفير التعليم لجميع الأطفال" في لبنان للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠٢١ (RACE II) إلى توفير التعليم العالي الجودة إلى جميع الأطفال بين الثالثة والثامنة عشرة، وهو هدف طموح يفوق ما تمّ الاتفاق عليه في مؤتمر لندن.<sup>٤٦</sup>

## ج. البنى التحتية

أضافت الأزمة السورية ضغوطاً جديدة على البنى التحتية العامة التي تواجه وضعاً حرجاً أساساً في لبنان، ما أدّى إلى تدهور جودة الخدمات بالنسبة إلى المستخدمين اللبنانيين. فتشير دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي أعدّها البنك الدولي إلى أن إعادة جودة الخدمة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة تستلزم ٢,٥ مليار دولار إضافية (ما يوازي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي).<sup>٤٧</sup> فضلاً عن سابق، تظهر التقديرات الحاجة إلى حوالي ١٠ مليارات دولار خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٥ لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في البنى التحتية من أجل سدّ الثغرات بحلول العام ٢٠٢٥.<sup>٤٨</sup>

## ١) المياه والصرف الصحي

شهدت شبكات المياه والصرف الصحي في لبنان ارتفاعاً مفاجئاً وهائلاً في الطلب الإجمالي بنسبة ٧٪، ترافق مع ارتفاع الكلفة المترتبة في المالية العامة بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ بحوالي ١٨ مليون دولار.<sup>٤٩</sup> ونظراً إلى أن ٣٦٪ فقط من السكان في لبنان يستخدمون مياهاً مُدارة بشكل آمن، يتطلّب الحفاظ على خدمة المياه وجودتها ٢٨٠ مليون دولار في العام ٢٠١٧.<sup>٥٠</sup>

## ٢) النفايات الصلبة<sup>٥١</sup>

أدّى الازدياد المفاجئ في عدد السكان إلى مضاعفة كمية النفايات الصلبة المنتجة، ما ساهم في تلوث الموارد المائية وانتشار الأمراض، الأمر الذي استلزم استثمار ما بين ١٣٩ و ٢٠٦ مليون دولار لإدارة النفايات بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

### ٣) الكهرباء

أدى الازدياد المفاجئ والكبير في الطلب على شبكة الكهرباء إلى رفع التكاليف بـ٣١٣ مليون دولار في العام ٢٠١٦، ما سبب خسائر إجمالية في قطاع الطاقة في لبنان تبلغ ٣٣٣ مليون دولار سنوياً، أو ما يعادل ١,٣٣ مليار دولار حتى العام ٢٠٢٠، وعجزاً يُقدَّر بـ٢٢٢ مليون دولار سنوياً.<sup>٥٢</sup> وفقاً للأمم المتحدة، تُقدَّر الكلفة الاقتصادية الإجمالية الناجمة عن انقطاع الكهرباء والمولدات الخاصة التي توفر خدمة بديلة للنازحين بأسعار عالية وتفاقم مشكلة التلوّث بـ١٠٠ مليون دولار سنوياً تقريباً.<sup>٥٣</sup> وتشير التقديرات أيضاً إلى أنّ الاستثمارات المطلوبة في قطاع الطاقة من أجل زيادة القدرة على توليد الكهرباء وتحسين الشبكة الكهربائية تبلغ ٩٩,٢ مليون دولار في العام ٢٠١٧ و١٢٧ مليون دولار في العام ٢٠١٨.<sup>٥٤</sup>

### ٤) النقل<sup>٥٥</sup>

شهد عبور الشاحنات إلى لبنان عبر سوريا انخفاضاً بنسبة ٦٥٪ نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي. لكن حركة المرور ازدادت بمعدل ١٥ إلى ٥٠٪ في مختلف أنحاء لبنان نتيجة النزوح، علماً أنّ ذلك استوجب ما بين ٢٤٦ و٥٢٥ مليون دولار في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤ لتغطية تكاليف الصيانة الإضافية للطرق وتوسعة شبكة النقل العام، بالإضافة إلى تقديم التعويضات إلى سائقي الشاحنات.

في حين ركّز البنك الدولي على مخاطر النزاع وازدياد التكاليف الاقتصادية، لم يتطرق إلى الآثار الاقتصادية الإيجابية لأزمة النزوح السوري على لبنان. وتنعكس هذه الآثار الإيجابية في بعض الجوانب المنتجة للدخل.

#### د. الجوانب المنتجة للدخل

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المفترض أن يؤدي تدفق النازحين، نظرياً، إلى ارتفاع عوائد رأس المال (أو العوامل التكميلية الأخرى، مثل اليد العاملة الماهرة)، إذ إنّ العمالة الإضافية تساهم في رفع إنتاجية رأس المال. بالتالي، على المدى البعيد، ومع استجابة الاستثمارات إلى العوائد المرتفعة واتساع نطاق الرصيد الرأسمالي، سوف تعود نسبة رأس المال للعمل إلى حالتها الأولية الثابتة، ما يعيد بدوره الرواتب إلى سابق عهدها. ولكن هذا الافتراض يصطدم بواقع الاقتصاد اللبناني، كما هو مبين في قسم "التحديات" أدناه. في هذا السياق، تشمل الجوانب الأساسية المنتجة للدخل ما يلي:

#### ١) خفض رواتب العمّال وكلفة الإنتاج<sup>٥٦</sup>

ينشط السوريون في عدة قطاعات إنتاجية، ويعمل ٦٠٪ منهم في وظائف لا تتطلب مهارات متطورة، مثل الزراعة والبناء والخدمات.

بالرغم من غياب الإحصاءات حول معدلات توظيف العمّال السوريين في لبنان، ذكر بيان رسمي أنّ أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ سوري كانوا يعملون في قطاعي البناء والزراعة في لبنان قبل بدء النزاع في

سوريا. في الواقع، إنَّ أثر هَوْلَاء العَمَّال السورِيِّين على فرص العمل للمواطنين اللبنانيين محدود، إذ إنَّ البطالة في لبنان لا تتركز في القطاعَيْن المذكورَيْن، بل هي مرتفعة لدى الشباب، وخصوصاً حملة الشهادات الجامعية، الذين يهاجرون بأعداد كبيرة. تقدّر منظمة العمل الدولية أنَّ العمالة السورية ضُمَّت ١٦٠ ٠٠٠ عامل و٨٠ ٠٠٠ باحث عن عمل في منتصف العام ٢٠١٤. نتيجة للنزاع السوري، يعمل معظم السورِيِّين من دون رخص قانونية من وزارة العمل اللبنانية، التي أصدرت مرسوماً في حزيران ٢٠١٤ يحصر عمل السورِيِّين في قطاعات البناء والزراعة وخدمات النظافة الصحية. وقد أفادت العمالة السورية أصحاب العمل والشركات اللبنانيين، الذين تمكّنوا من دفع رواتب أدنى ومن تجنّب تكاليف التقديمات والتعويضات، ما ساهم في خفض كلفة الإنتاج بالنسبة إلى مؤسسات الأعمال اللبنانية.

## (٢) الإنفاق على إيجارات المنازل<sup>٥٧</sup>

بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يدفع معظم النازحين المسجّلين إيجارات يبلغ معدلها المتوسط ٢٠٠ دولار شهرياً، ما يضحّ مبلغاً تراكمياً يبلغ ٣٣ مليون دولار شهرياً إلى أصحاب الأملاك اللبنانيين.<sup>٥٨</sup>

## (٣) إنفاق المستهلكين

بالرغم من مداخيلهم المحدودة جداً، يساهم الكثير من النازحين السورِيِّين في رفع الطلب الاستهلاكي في لبنان، عبر الاستفادة من مدخراتهم أو الاستدانة من شبكاتهم الاجتماعية الواسعة أو استخدام المساعدات الدولية التي تصلهم.<sup>٥٩</sup> كذلك، يمكن اعتبار الكثير من الأسر السورية الغنية وتلك التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى سياحاً دائمين نتيجة إقامتهم المطوّلة في لبنان. فهؤلاء ينفقون للحفاظ على مستواهم المعيشي وتسجيل أطفالهم في المدارس واستئجار الشقق وتسيّد رسوم الاتصالات، إلخ.<sup>٦٠</sup>

## (٤) تدفّق الأموال من الدول المانحة

يتلقّى لبنان التمويل من الدول المانحة عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعمل مع عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية لتقديم المساعدات الإنسانية - النقدية منها والعينية - بما في ذلك سلع الاستهلاك والغذاء والتقديمات الطبية وخدمات الاستشفاء والرواتب الشهرية والإنفاق على البنى التحتية ودعم المجتمع اللبناني المضيف وتعليم الأطفال النازحين وإنتاج فرص عمل جديدة.<sup>٦١</sup> بالرغم من محدودية الإحصاءات حول هذه المسألة بالذات، تشير دراسة أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٥) إلى أنَّ أثر المساعدات الإنسانية على الاقتصاد اللبناني له أثر مضاعف يبلغ ١,٦ لكل دولار أميركي واحد يتم إنفاقه. ولولا هذه المساعدات لكان معدّل النمو في لبنان أدنى بكثير مما هو عليه.<sup>٦٢</sup> في هذا السياق، أعلن منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في لبنان فيليب لازاريني أنَّه تمّ ضخ أكثر من ٤٨٩ مليون دولار في الاقتصاد المحلي اللبناني من خلال مساعدات الأمم المتحدة النقدية.<sup>٦٣</sup>

أنشأ الكثير من النازحين السوريين شركات صغيرة ومتوسطة. ولم تعتمد الدولة اللبنانية سياسة لجذب الاستثمارات والصناعات السورية الكبيرة كما فعل كل من الأردن وتركيا، اللتين شهدتا إنشاء مئات المصانع السورية على أراضييهما.

مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن جميع الفوائد مجتمعة توازي جزءاً يسيراً من الآثار السلبية المترتبة على لبنان - الذي يعاني أساساً من اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية - وخصوصاً التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وتلك المتعلقة بالبنى التحتية. فهذه التداعيات تشكل تحديات لا بد من معالجتها بطريقة مسؤولة ومنسقة لإزالة هذه الأعباء عن كاهل اللبنانيين والسوريين على حدّ سواء.

## ١٤. الاستجابات المحلية والدولية لمعالجة الأثر على الاقتصاد الكلي والأثر الاجتماعي-الاقتصادي

أ. استجابة لبنان الرسمية

في المراحل الأولى من الأزمة السورية، اعتمد لبنان سياسة الأبواب المفتوحة تجاه النازحين. إلا أن السلطات اللبنانية بدأت باتخاذ الإجراءات للحد من الوافدين الجدد في حزيران ٢٠١٤، عندما ازدادت تدفقات النازحين. وأعلنت السلطات آنذاك أنه لا يُسمح إلا للسوريين الآتين من المناطق الحدودية التي تشهد معارك بدخول البلاد.<sup>٦٥</sup>

إثر ذلك، أقرت الحكومة في تشرين الأول ٢٠١٤ "ورقة سياسة النزوح السوري إلى لبنان"، التي حددت المقاربة الجديدة للعام ٢٠١٥. ونصت الورقة بشكل أساسي على أن: (1) لبنان تحمّل أكثر من حصته عبر استضافة هذا العدد من النازحين؛ (2) وسيتم اتخاذ إجراءات للحد من عدد النازحين عبر تقييد دخولهم وتشجيعهم على العودة إلى سوريا.<sup>٦٦</sup>

تنفيذاً لهذه السياسة، أعلنت السلطات اللبنانية، في كانون الأول ٢٠١٤، سلسلة جديدة من شروط الدخول التي تنطبق على بعض الفئات الموافقة عليها والتي ما زالت قيد التطبيق حتى الآن. وتقتصر هذه الفئات على "معايير الاستثناءات الإنسانية"، التي تنطبق على الأطفال غير المصحوبين، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم أقارب في لبنان، وأولئك الذين يحتاجون إلى العناية الطبية العاجلة، والأشخاص الذين ستم إعادة توطينهم في بلد ثالث.<sup>٦٧</sup>

فضلاً عن ذلك، في أيار ٢٠١٥، أوعزت السلطات إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتوقف عن تسجيل النازحين وشطب النازحين الذين دخلوا إلى البلاد منذ كانون الثاني ٢٠١٥ من لوائحها. نتيجة لذلك، بات النازحون الجدد غير المسجلين مسبقاً لدى المفوضية غير مؤهلين للحصول على الغذاء أو المساعدة عبر آليات الأمم المتحدة.<sup>٦٨</sup> وقد أوقف العمل بـ"التعهد بعدم مزاولة العمل" الذي فرضته الحكومة اللبنانية وتم استبداله بالتعهد بالالتزام

بالقوانين اللبنانية في العام ٢٠١٦. وفي آذار ٢٠١٧، أعلنت السلطات اللبنانية إلغاء رسوم تجديد أوراق الإقامة للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية قبل العام ٢٠١٥.<sup>٦٩</sup>

يبدو أن القيود الجديدة نجحت في الحد من تزايد عدد النازحين المسجلين رسمياً واستقراره عند المليون نازح تقريباً. إلا أن هذا العدد يبقى عبئاً هائلاً لبلد بمساحة وإمكانات محدودتين مثل لبنان.<sup>٧٠</sup>

تمثلت الاستجابة اللبنانية الرسمية الأخيرة لمسألة النازحين السوريين في كلمة الرئيس ميشال عون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٧، إذ عبّر الرئيس عن رسالة متوازنة تجاه هذه المسألة، مؤكداً أن عودة النازحين إلى سوريا يجب أن تكون طوعية وآمنة. إلا أن الرئيس عون أضاف أن النازحين السوريين في لبنان يعيشون في أوضاع غير مستقرّة، وأنه "لا شك أنه من الأفضل لهم أن تقوم الأمم المتحدة بمساعدتهم على العودة إلى وطنهم بدلاً من مساعدتهم على البقاء في مخيمات لا يتوفّر فيها الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة". وأشار الرئيس عون أيضاً إلى أن أعباء أزمة النزوح على لبنان، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، باتت تفوق بكثير قدرته على التحمّل.<sup>٧١</sup>

استجابة للأثر المتعدد الأوجه لوجود النازحين في لبنان، قدّمت السلطات اللبنانية اقتراحاً شاملاً خلال مؤتمر لندن الذي عُقد في شباط ٢٠١٦. يشمل هذا الاقتراح خطة طموحة وواسعة النطاق ومتوسطة المدى، تغطي مجمل حاجات لبنان المتعلقة بأزمة النزوح للفترة الممتدة بين العامين ٢٠٢٠ و ٢٠١٦. وتتطلب هذه الخطة أكثر من ١١ مليار دولار من المساعدات من الدول المانحة، تتراوح بين هبات مقدّمة لدعم حاجات النزوح وقروض للمشاريع التنموية. وتشمل هذه المشاريع:<sup>٧٢</sup>

(الجدول ٣)

- ٢,٥ مليار دولار لخطة لبنان للاستجابة للأزمة للعام ٢٠١٦؛<sup>٧٣</sup>
- قرابة ١,٥ مليار دولار للقطاع التعليمي من خلال برنامج "توفير التعليم لجميع الأطفال" في لبنان (RACE II)؛<sup>٧٤</sup>
- حوالي ٠,٧٥ مليار دولار مخصصة للبلديات؛<sup>٧٥</sup>

<sup>٦٩</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) هي ثمرة جهود مشتركة للسلطات اللبنانية والمجتمع الدولي، وتهدف إلى تلبية حاجات النازحين السوريين في لبنان والفئات الضعيفة في المجتمعات اللبنانية المضيفة. وتتضمّن هذه الخطة ثلاث أولويات استراتيجية: (١) تأمين المساعدات الإنسانية المناسبة؛ (٢) تعزيز قدرات أنظمة تقديم الخدمات الوطنية والمحلية؛ (٣) تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتغطي الخطة الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وهي تشكل مرحلة انتقالية نحو إطار عمل استراتيجي على المدى الأبعد للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.

<sup>٧٤</sup> يهدف برنامج "توفير التعليم لجميع الأطفال" (RACE II) إلى البناء على النجاح السابق الذي حققته السلطات في دمج الأطفال السوريين في المدارس الرسمية. ويسعى البرنامج في مرحلته الثانية إلى توفير التعليم لجميع الأطفال السوريين واللبنانيين بين سنّ الثالثة والثامنة عشرة. وتشمل هذه المرحلة من البرنامج بناء قدرات إضافية وإعادة تأهيلها وتحسين إدارة لبنان للنظام التعليمي. ومن المتوقع أن تبلغ كلفة البرنامج ٣٥٠ مليون دولار سنوياً على مدى ٤ سنوات.

<sup>٧٥</sup> يهدف دعم البلديات إلى تعزيز الموارد الإدارية والمالية وموارد الحكومة لديها لمساعدتها على التأقلم مع ضغوط النزوح على الخدمات العامة. يشمل المشروع دعماً مالياً مباشراً للمراكز البلدية لتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية وإنتاج فرص العمل وتحسين

- أكثر من ٠,٢٥ مليار دولار مخصصة لبرنامج تشغيل لتحفيز الاقتصاد من خلال برنامج التشغيل المؤقت المدعوم (STEP)؛<sup>vi</sup>
- مليارات دولار على شكل دعم مباشر للموازنة، تُستخدم لدعم إصدارات السندات الأوروبية (يوروبوند) المستقبلية؛<sup>vii</sup>
- حوالي ٤ مليار دولار على شكل تمويل مُيسر لأكثر من ١٣٠ مشروع استثماري ذات أولوية في البنى التحتية.<sup>viii</sup>

### الجدول ٣

السلطات اللبنانية: التمويل المطلوب - ٢٠١٦-٢٠٢٠

(مليون دولار)

المجموع	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٤٩٦٠	٥٥٠	٦٧٠	٦٥٠	٦١٠	٢٤٨٠	<b>المنح القطاعية</b>
٢٤٨٠	-	-	-	-	٢٤٨٠	خطة لبنان للاستجابة للأزمة
٢٨٠	-	١٢٠	١٠٠	٦٠	-	برنامج التشغيل المؤقت المدعوم
١٤٠٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	-	توفير التعليم لجميع الأطفال
٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	-	البلديات
						<b>دعم الموازنة</b>
٢٠٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	دعم الفائدة
						<b>التمويل الميسر</b>
٤٣٠٠	٨٦٠	٨٦٠	٨٦٠	٨٦٠	٨٦٠	مشاريع البنى التحتية
١١٢٦٠	١٨١٠	١٩٣٠	١٩١٠	١٨٧٠	٣٧٤٠	<b>المجموع</b>

المصدر: وثائق مقدّمة ضمن مؤتمر لندن شباط ٢٠١٦.

عملية تقديم الخدمات. فضلاً عن ذلك، يمول البرنامج مشاريع لإدارة النفايات والطاقة المتجددة والنقل. وتبلغ الكلفة المتوقعة للبرنامج ٢٠٠ مليون دولار سنوياً على مدى ٤ سنوات.

<sup>vi</sup> يهدف برنامج التشغيل المؤقت المدعوم (STEP) إلى إنتاج فرص عمل جديدة في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حوافز مالية وغير مالية. من المتوقع أن ينتج البرنامج حوالي ١٠٠٠٠٠ فرصة عمل بكلفة تبلغ ٢٨٠ مليون دولار على مدى ٣ سنوات.

<sup>vii</sup> تتخذ هذه المساعدة، التي تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليون دولار سنوياً على مدى ٥ سنوات، شكل دعم لإصدارات لبنان المستقبلية من السندات الأوروبية (يوروبوند)، وهي قائمة على تقدير للكلفة المباشرة للنزوح السوري على الموازنة - بما في ذلك حاجات الإنفاق الإضافية في الجيش وقطاعات الصحة والطاقة والتعليم والبيئة وإدارة المياه والدعم الاجتماعي.

<sup>viii</sup> يبلغ إجمالي الاستثمارات المطلوبة التقديري ٨٦٠ مليون دولار سنوياً على مدى ٥ سنوات، علماً أنّ الحاجات الأكبر المحددة تتعلق بتوليد الكهرباء ونقلها، وبالطرق والنقل والبيئة وإدارة المياه.

بناءً على نتائج خطة الاستجابة الأولية، أعدت الحكومة اللبنانية مع الشركاء الدوليين استراتيجية استجابة طارئة تمتد على أربع سنوات - وهي خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠. تهدف هذه الخطة إلى إحداث تغيير في طبيعة الاستجابة، عبر تحقيق التنمية والاستقرار مع عدم تجاهل الحاجات الإنسانية الملحة التي ما زالت قائمة. وتماشياً مع الالتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمر لندن ٢٠١٦، بدأ المجتمع الدولي بربط الدعم المقدم لتلبية الحاجات الإنسانية بشكل متزايد بالجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبنى التحتية الوطنية، والتي من شأنها تحسين آفاق لبنان على المدى المتوسط والبعيد.<sup>٧٣</sup>

بهدف زيادة الدعم والاستثمار الموجهين اللذين يقدمهما الشركاء الدوليون لضمان الإنعاش الاقتصادي والتنمية على المدى البعيد، تسعى الحكومة اللبنانية إلى تطوير برنامج الاستثمار الرأسمالي للاستقرار والتنمية في لبنان (CIPSDL). يهدف هذا البرنامج إلى تحديد الأولويات الملحة لمشاريع تطوير/تحسين البنى التحتية الواسعة النطاق، بكلفة تتراوح بين ١٤ و ١٦ مليار دولار، وهو يشكل في الوقت نفسه خطة لمواجهة ضغوط الأزمة السورية ومنصة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في لبنان. سيتم تنفيذ برنامج الاستثمار الرأسمالي على مدى ٨ سنوات ضمن مرحلتين، وسيشمل قطاعات مثل النقل والمياه والنفايات والنفايات الصلبة والاتصالات والكهرباء وحماية المواقع التاريخية. كذلك، فإن ٦٠٪ من المشاريع التي يشملها البرنامج هي على الصعيد الوطني، في حين أن النسبة المتبقية من المشاريع ستُنَفَّذ على صعيد المحافظات. يخضع البرنامج حالياً لمراجعة البنك الدولي للمصادقة على المشاريع وتحديد مدى جهوزيتها. وقد طلبت السلطات من صندوق النقد الدولي إجراء محاكاة للإطار المالي الكلي لتقييم أثر برنامج الاستثمار الرأسمالي على مختلف المؤشرات الاقتصادية. تتوقع الحكومة أن يتم تأمين الموارد للبرنامج عبر عدة مصادر تمويل، مثل استثمارات القطاع الخاص والقروض والمنح والتمويل الميسر، وفق النسب التالية: تمويل القطاع الخاص (٢٥-٣٠٪)، برنامج البنك الدولي العالمي لتسهيلات التمويل الميسر (٢٥٪)، آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار الأوروبي (٢٥٪)، في حين سيتم تأمين التمويل المتبقي من الصناديق العربية وخطط التمويل الثنائي.<sup>ix</sup> على المدى الأقرب، تعتزم الحكومة إعداد برنامج استثمار متوسط المدى قائم على برنامج الاستثمار الرأسمالي للاستقرار والتنمية في لبنان، يراعي الأولويات والقدرة على التنفيذ والإطار المالي الكلي ووضع الدين العام واحتمالات استثمار القطاع الخاص في البنى التحتية بموجب شراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الآليات.<sup>٧٤</sup>

#### ب. الدعم الدولي

أفضت مؤتمرات الدول المانحة خلال السنوات الثلاث الماضية إلى تعهدات بتقديم مبالغ كبيرة لخطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية. لكن هذه المبالغ لم ترق إلى المستوى المطلوب. في الواقع، عكس مؤتمر لندن، الذي عُقد في شباط ٢٠١٦، الجهود المستمرة التي تبذلها الدول

<sup>ix</sup> البيانات المذكورة حول برنامج الاستثمار الرأسمالي ما زالت قيد التطوير من قبل رئاسة مجلس الوزراء ولم يتم إقرارها بشكل نهائي بعد.



المانحة لمعالجة التداعيات الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن النزاع في سوريا. وتم التعهد بتقديم أكثر من ١٢ مليار دولار خلال هذا المؤتمر - ٦ مليارات دولار للعام ٢٠١٦ و ٦,١ مليارات إضافية للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠. تلقى لبنان ١,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٦، في حين تم تخصيص أو صرف أو التعاقد على مبلغ إضافي قدره ٣٦٢ مليون دولار للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.<sup>٧٥</sup>

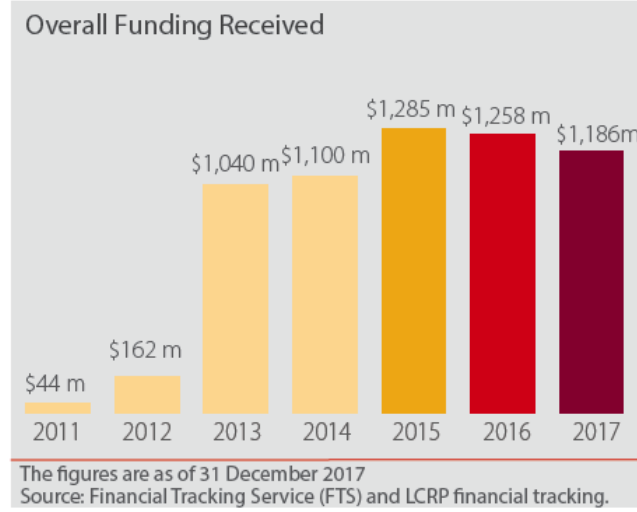
أنشئ البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر (GCFF) بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وأطلق في ١٥ نيسان ٢٠١٦، خلال اجتماعات الربيع بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وتم تقديم تعهدات أولية بقيمة ١٤٠ مليون دولار. يهدف هذا البرنامج إلى تقديم التمويل الميسر لدعم لبنان والأردن في مواجهة تدفق اللاجئين السوريين عبر تخفيض معدلات الفائدة على المنح المتعلقة بالمشاريع التنموية التي تفيد اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة إلى حدود التمويل الميسر.<sup>٧٦</sup> ما زال المبلغ الذي تم تأمينه حتى الآن زهيداً مقارنة بالهدف الأولي البالغ مليار دولار على شكل مساهمات على مدى السنوات الخمس المقبلة، يُفترض أن تُقدّم إلى الأردن ولبنان. وقد سعى البنك الدولي إلى تطبيق برنامج التسهيلات هذا على المستوى العالمي من خلال البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر، الذي يهدف إلى تأمين التمويل الميسر إلى الدول المؤهلة ذات الدخل المتوسط لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة بأزمة اللجوء العالمية.<sup>٧٧</sup>

في ٥ نيسان ٢٠١٧، جمع مؤتمر "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" في بروكسل ممثلين عن أكثر من ٧٠ دولة ومنظمات دولية والمجتمع المدني للتأكيد على الالتزامات التي تمّ التوصل إليها في مؤتمر لندن ولحشد تمويل جديد لتلبية الحاجات الآنية والبعيدة المدى للأشخاص الذين يواجهون محناً بسبب النزاع. نتيجة مؤتمر بروكسل، في نهاية أيار ٢٠١٧، بلغت الموارد المخصصة للبنان ١,٤١ مليار دولار، منها ١,١ مليار دولار كمساعدات من الدول المانحة و ٣٠٩,٩٩ مليون دولار متبقية من العام ٢٠١٦ على شكل تقديمات من الشركاء وأموال مجمعة. وقد التزم الشركاء حتى الآن بتقديم ٣٥٠ مليون دولار دعماً للبنان في العام ٢٠١٨ وما بعد. كذلك، تم تقديم مبلغ إجمالي قدره ٢٣٦,٣ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠١٧ إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدعم الأنشطة المنفذة ضمن إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة (التي سيتم تسليط الضوء عليها في القسم التالي)، أي ما يعادل نصف المساعدات التي أُعلن عن تقديمها في الفترة نفسها من العام السابق.<sup>٧٨</sup>

بلغ التمويل الإجمالي المقدم من الجهات المانحة منذ العام ٢٠١٣ حوالي ٥٠٪ من المبلغ الذي تطالب به الحكومة اللبنانية. وبدأ لبنان بتلقي التمويل في العام ٢٠١١، مروراً بخطة الاستجابة الإقليمية الخامسة وخطة الاستجابة الإقليمية السادسة وخطة لبنان للاستجابة للأزمة للعام ٢٠١٥، وخطة لبنان للاستجابة للأزمة للعام ٢٠١٦، وصولاً إلى خطة لبنان للاستجابة للأزمة للعام ٢٠١٧، بما مجموعه حوالي ٦,١ مليار دولار.<sup>٧٩</sup> (الرسمان البيانيان ٨ و ٩)

## الرسم البياني ٨

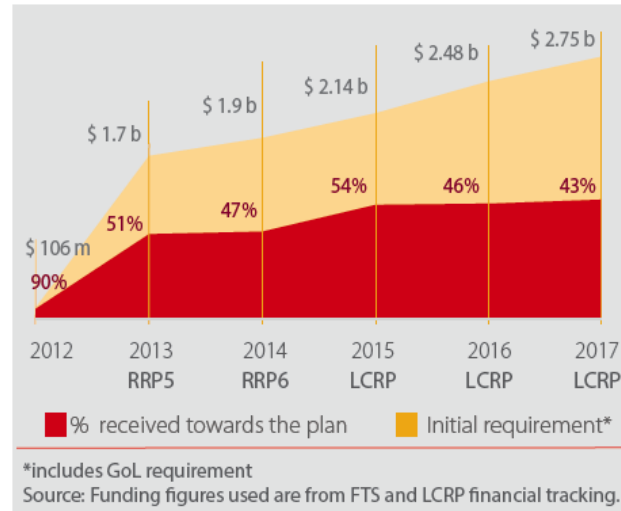
### DONOR CONTRIBUTION



Donor Contribution	مساهمات الجهات المانحة
Overall Funding Received	إجمالي التمويل الذي تم تلقيه
The figures are as of 31 December 2017	البيانات بدءاً من ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
Source: (FTS) and LCRP financial tracking.	المصدر: خدمة التتبع المالي (FTS) والتتبع المالي لخطة لبنان للاستجابة للأزمة.

## الرسم البياني ٩

### FUNDING TREND



Funding Trend	توجهات التمويل
RRP5	خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة
RRP6	خطة الاستجابة الإقليمية السادسة
LCRP	خطة لبنان للاستجابة للأزمة
% received towards the plan	النسبة المستلمة لتمويل الخطة
Initial requirement*	المبالغ المطلوبة*
*includes GoL requirement	*بما في ذلك مطالب الحكومة اللبنانية
Source: Funding figures used are from FTS and LCRP financial tracking.	المصدر: بيانات التمويل المستخدمة مستقاة من خدمة التتبع المالي (FTS) والتتبع المالي لخطة لبنان للاستجابة للأزمة.

خلال العام ٢٠١٧، بلغت المساعدات المطلوبة ٢,٧٥ مليار دولار، لم يتم تقديم سوى ١,١٩ مليار منها بحلول نهاية العام، ما يشير إلى نقص بنسبة ٥٧٪ إذا تم احتساب المبالغ بشكل سنوي.<sup>٨</sup>

في الآونة الأخيرة، دقّ منسق الأمم المتحدة فيليب لازاريني ناقوس الخطر، إذ أعلن أنه يجب الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية ولكنها لم تعد كافية لمعالجة الوضع، معبراً بوضوح عن ضرورة تقديم المساعدات التنموية. كذلك، شدّد لازاريني على الحوار الاستراتيجي المشترك مع البنك الدولي للبحث في الحلول المبتكرة لتقديم الدعم المستدام إلى كل من المجتمعات اللبنانية المضيئة والضعيفة والنازحين السوريين. وما يزيد من الحاجة إلى هذه المبادرات هو الإرهاق الذي أصاب المجتمع المضيف، والذي ينتج توترات حادة ومتصاعدة.<sup>٨</sup>

في هذا السياق، يُعتبر مؤتمر بروكسل II المرتقب في الربيع منعطفًا محوريًا في تعزيز الدعم الدولي الهادف إلى تخفيف آثار الأزمة، بالإضافة إلى مؤتمر "سيدر" (المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع القطاع الخاص) الذي سيعقد في باريس في ٦ نيسان من هذا العام. ومن المفترض أن يلقي هذا المؤتمر دعماً جدياً، إذ إنه يشكل خطوة كبرى لدعم الاقتصاد اللبناني من خلال خطط الاستثمار والإصلاح الحكومية.

ج. خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ (LCRP)

أطلقت خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ في شباط ٢٠١٧ كجزء من خطة الاستجابة الإقليمية. تتطلب هذا الخطة تمويلًا بقيمة ٢,٦٨ مليار دولار للعام ٢٠١٨، وهي تجمع أكثر من ١٠٤ شركاء لمساعدة ١,٩ مليون شخص يعانون من الضعف الشديد في لبنان. وتهدف هذه الخطة إلى تقديم الحماية والمساعدة العاجلة إلى ١,٥ مليون نازح سوري و١,٥ مليون مواطن لبناني ضعيف و٢٥٧ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في لبنان و٣٤ ٠٠٠ نازح فلسطيني من سوريا، فضلاً عن تقديم الخدمات

الأساسية إلى ٢,٢٦ مليون شخص والاستثمار في البنى التحتية والاقتصاد والمؤسسات العامة اللبنانية من أجل تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.<sup>٨٢</sup>

تشمل القطاعات التي يستهدفها الشركاء المناشدون بتقديم مساعدات الحماية والاستقرار الاجتماعي وسبل العيش والصحة والمساعدة الأساسية والمياه والتعليم والأمن الغذائي والمأوى والطاقة.<sup>٨٣</sup> (الجدول ٤)

#### الجدول ٤ - خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠

##### 2018 TARGET & REQUIREMENT BY SECTOR

PEOPLE TARGETED	SECTORS	REQUIREMENTS (US\$)
2,236,299	Social Stability	109.9m
1,890,000	Protection	171.6m
1,579,000	Water	250m
1,564,800	Health	290.2m
1,354,000	Basic Assistance	542.3m
1,119,172	Energy	99.2m
920,821	Food Security & Agriculture	507.6m
711,893	Shelter	137.3m
457,682	Education	367m
60,663	Livelihoods	207.9m

2018 Target & Requirements by Sector	أهداف ومتطلبات العام ٢٠١٨ بحسب القطاع
People Targeted	الأشخاص المستهدفون
Sectors	القطاعات
Requirements (US\$)	المتطلبات (دولار أميركي)
Social Stability	الاستقرار الاجتماعي
Protection	الحماية
Water	المياه
Health	الصحة
Basic Assistance	المساعدة الأساسية
Energy	الطاقة
Food Security & Agriculture	الأمن الغذائي والزراعة
Shelter	المأوى
Education	التعليم
Livelihoods	سبل العيش

## ٧. التحديات والفرص

### أ. التحديات

بالرغم من وجود دراسة أعدّها خبراء صندوق النقد الدولي تشير إلى أنّ أثر تدفقات اللاجئين، نظرياً، يبقى حميداً (في نهاية المطاف)، إذ إنه يوفرّ عوائد على رأس المال وعمالة ماهرة، إلا أنّ طبيعة الاقتصاد اللبناني تقدّم تحديات إضافية:

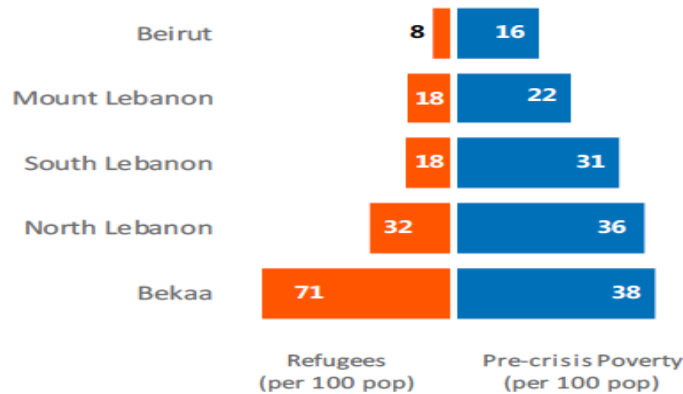
١. يعاني المناخ الاستثماري في لبنان من عيوب خطيرة. فالتمويل مُتاح بشكل عام، ولكن البنى التحتية الضعيفة وكثرة العوائق البيروقراطية وعدم اليقين السياسي تشكّل عوامل لظالمات منعت الشركات اللبنانية من الاستثمار في مشاريع جديدة. فضلاً عن ذلك، ساهمت التوترات الإقليمية المتفاقمة، وخصوصاً الحرب في سوريا، البلد المجاور للبنان، في تقويض الثقة المحلية وإضعاف آفاق النمو، ما زاد من محدودية الحوافز الاستثمارية.

٢. تزيد طبيعة سوق العمل في لبنان أثر النزوح السوري سوءاً. فبالرغم من قلّة البيانات، تظهر التقديرات أنّ السوق اللبنانية ليست رحيبة، إذ يعمل نصف اللبنانيين تقريباً في القطاع غير الرسمي، وبالتالي من المرجح أن يتنافسوا مباشرة مع النازحين الجدد. كذلك، فإنّ الكثير من هؤلاء العمّال لا تشملهم شبكة الضمان الاجتماعي، ما يزيدهم ضعفاً.

٣. قد لا تنطبق الدراسات الحالية حول الأثر الاقتصادي الإيجابي للنازحين على لبنان، نظراً إلى التدفقات الهائلة للنازحين السوريين في هذا البلد. فهذه التدفقات الكثيفة سبّبت صدمة منعت الاقتصاد اللبناني من الاستجابة بشكل سلس أو حتى من تخفيف بعض التكاليف على المدى القريب. والسبب الأساسي في ذلك هو أنّ صدمة النزوح لم تتوزع بشكل متكافئ عبر الأراضي اللبنانية، بل تركّزت في المناطق التي تعاني أساساً من الفقر والضعف الاجتماعي الشديدين، وحيث يبدو أنّ منافسة النازحين اللبنانيين على الوظائف التي لا تتطلب مهارات متطورة هي الأشدّ (الرسم البياني ١٠).

#### الرسم البياني ١٠

#### Distribution of Refugees (2016)



Sources: UNHCR, World Bank, CAS, and IMF staff calculations.

Distribution of Refugees (2016)	توزّع اللاجئين (٢٠١٦)
Beirut	بيروت
Mount Lebanon	جبل لبنان
South Lebanon	جنوب لبنان
North Lebanon	شمال لبنان
Bekaa	البقاع
Refugees (per 100 pop)	اللاجئون (من أصل كل ١٠٠ شخص)
Pre-crisis Poverty (per 100 pop)	الفقر قبل الأزمة (من أصل ل ١٠٠ شخص)
Sources: UNHCR, World Bank, CAS, and IMF staff calculations	المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، وإدارة الإحصاء المركزي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

٤. لا يمكن التسليم بالأثر الإيجابي البعيد المدى السالف الذكر والذي يتمثل بارتفاع الرصيد الرأسمالي، والذي من شأنه التعويض عن استنزاف العوامل غير المسعّرة مثل السلع العامة والبنى التحتية، في ضوء الظروف السياسية الصعبة التي يمرّ بها لبنان وآفاقه المالية الضيقة.<sup>٨٤</sup>

٥. يتمثل أحد التحديات الحالية في عكس مسار النمو والفقر والتوظيف لدى اللبنانيين وخفض البطالة لدى السوريين، عبر الاستفادة من المنح والتمويل الميسّر اللذين يقدمهما المجتمع الدولي، بهدف تجنّب ارتفاع الدين في السوق والعجز المالي إلى مستويات جديدة ولخفض أعباء الفائدة. تشكل ظروف الدين والأوضاع المالية هذه العامل الأساسي الذي يمنع تحقيق زيادة مؤثرة في الاستثمارات العامة على المدى القريب، خاصة تمويل العنصر المحلي في المشاريع التي تدعمها الجهات المقرضة المتعددة الأطراف والإقليمية (أي الأموال المناظرة)، والذي تطلب الحكومة تأمينه عبر القروض الميسّرة والمنح أو القروض الاستثمارية المرنة، بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٩.<sup>٨٥</sup>

ب. الفرص والحلول

في ضوء هذه التحديات، يُلاحظ أنّ قدرة لبنان على استضافة تدفقات النازحين الكبيرة من خلال زيادة الإنتاج محدودة جداً مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، وهي تتطلّب دعماً خارجياً. يشكّل هذا الدعم عنصراً محورياً لمواجهة التحديات الحالية ولتأمين آليات فعّالة تساهم في توفير القدرات والحلول وحتى الفرص. ومن الضروري أيضاً معالجة ثغرات الحوكمة التي تهدد آليات

وضع السياسات والأطر المؤسسية، وذلك بهدف زيادة فعالية أي حلول محتملة. في ما يلي ملخص عن الفرص والحلول المتاحة:

١. توفير التمويل للبنى التحتية، وخصوصاً قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات، لا يوفر فرص عمل فورية للبنانيين والسوريين فحسب، بل يمهد الطريق أيضاً لرفع معدلات الإنتاج والنمو والتوظيف والتنمية بشكل شامل، ما يحد من التكاليف التي ترتبها البنى التحتية الضعيفة على الاقتصاد.<sup>٨٦</sup> في هذا السياق، يجب تشجيع القطاع الخاص اللبناني، الذي يتمتع بخبرات واسعة، على ممارسة دور أوسع، وتقديم الدعم له عبر الضمانات والتأمينات،<sup>٨٧</sup> فضلاً عن الاستفادة من خبرات العمّال السوريين وطاقاتهم في مشاريع البنى التحتية، شرط أن يتم تحسينها وتنظيمها بالشكل المناسب لتطوير البنى التحتية في لبنان. بناءً على تقديرات البنك الدولي بشأن فرص العمل التي يمكن أن ينتجها قطاع البنى التحتية في لبنان، يوفر كل مليار دولار من الاستثمارات العامة حوالي ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة. كذلك، فإن كل مليار دولار يتم استثمارها في قطاع الطرقات تنتج حوالي ١٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.<sup>٨٨</sup> هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة إعداد استراتيجية للدمج المالي على المدى المتوسط كإطار عام لخطط الاستثمار في البنى التحتية لتجنّب إضعاف القدرة على تحمّل الدين.

٢. كذلك، من شأن الدعم الهادف إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات المضيفة أن يحسّن الطلب الداخلي ويساعد لبنان في التخفيف من بعض التكاليف القصيرة المدى الناجمة عن وجود النازحين، وذلك عبر الملاءمة بين قدرة السلطات على تقديم الخدمات الحكومية وبين الطلب المتزايد.<sup>٨٩</sup>

٣. يمكن للتمويل الهادف إلى اعتماد سياسات فاعلة لسوق العمل وتوفير شبكات أمان اجتماعي شاملة أن يساهم في تحقيق القدر الأكبر من التوظيفات نتيجة التوسع الاقتصادي.<sup>٩٠</sup>

٤. التمويل الهادف إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية والعامة في المشاريع التي تحسّن الإنتاجية والتصنيع في القطاع الحقيقي، بغية إنتاج فرص العمل عبر الاستفادة من ميزات لبنان التفاضلية في مجال المعرفة والصحة والأكاديميا.

٥. التمويل الهادف إلى إنشاء منصات اقتصادية وتجارية، مثل المناطق الحدودية التي توظف العمّال السوريين بإدارة لبنانية،<sup>٩١</sup> والتي تشكّل مركزاً للصناعات التصديرية والخدمات اللوجستية وخدمات البناء تمهيداً لمرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب في سوريا، خصوصاً في شرق وشمال لبنان. كذلك، يجب تركيز الجهود على توسعة الفرص التعليمية للنازحين واللبنانيين على حد سواء، مع زيادة فرص التعليم التقني وغير الرسمي والتدريب المهني، ما يحد من عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل ويزيد من قدرة الشباب اللبنانيين والسوريين على إيجاد الوظائف.<sup>٩٢</sup> في هذا السياق، يمكن تدريب العمّال النازحين على اكتساب المهارات اللازمة لتمكينهم من المشاركة بشكل فعّال في مرحلة إعادة الإعمار في

سوريا، وبالتالي تشجيعهم على العودة عبر التشديد على مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. بحسب برنامج "توفير التعليم لجميع الأطفال" (RACE)، على الجهات المانحة توفير دعم بقيمة ٣٥٠ مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٧ و٢٠٢٠ للتعليم الابتدائي والمهني للشباب اللبنانيين وغير اللبنانيين.<sup>٩٣</sup> علاوة على ذلك، يجب أن تشجّع مبادرات إغاثة النازحين على استهلاك المنتجات والخدمات اللبنانية لتحفيز الصناعات الإنتاجية اللبنانية.

٦. إعادة النازحين إلى المناطق الآمنة في بلدهم الأم. بحسب اقتراحات معظم المسؤولين اللبنانيين، يتمثل الحل البعيد المدى في عودة النازحين إلى المناطق الآمنة في سوريا، ومنع اندماجهم، والتشديد على عودتهم إلى منازلهم أو إلى مناطق آمنة أخرى في دول اللجوء، ورفض التوطين الذي يمنعه الدستور اللبناني،<sup>٩٤</sup> علماً أن مسوحات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تظهر أن ٩٠٪ من النازحين يأملون بالعودة إلى سوريا.<sup>٩٥</sup> في هذا السياق، يشكّل إعداد قواعد بيانات إحصائية حول النازحين خطوة أساسية لتسهيل عودتهم.

٧. توزيع النازحين في الدول المجاورة<sup>٩٦</sup> وأوروبا. حلّ إعادة توطين النازحين السوريين في دول ثالثة اقترحه مسؤولون أوروبيون، بينهم الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند.

٨. حشد جهود المجتمع الدولي للتخفيف من الأعباء الاجتماعية-الاقتصادية التي يعانيها لبنان عبر إطلاق خطط تمويل استثنائية وشاملة. في هذا الإطار، أنشأ البنك الدولي صندوقاً ائتمانياً متعدد المانحين لدعم لبنان، شبيهاً بذلك الذي سبق أن أنشئ لدعم الأردن. يهدف هذا الصندوق إلى تمكين لبنان من مواجهة تداعيات النزاع السوري وإلى دعم المجتمعات اللبنانية التي تستضيف النازحين السوريين. وقد أنشأت مجموعة الدعم الدولية للبنان هذا الصندوق الائتماني المتعدد الجهات، وهو يخضع لإدارة البنك الدولي وتساخر فيه عدة دول مانحة. خلال التحضيرات لعقد مؤتمر الدول المانحة، اقترح البنك الدولي منح لبنان مساعدات بقيمة ٢,٥ مليار دولار من الدول المانحة سنوياً على شكل قروض تفضيلية ومنح مخصصة لمجموعة من المشاريع والبرامج التي تغطي عدة قطاعات، مثل التعليم والحماية الاجتماعية والتنمية الحضرية والنقل والمياه والبيئة وتمويل القطاع الخاص والطاقة والخدمات الاجتماعية والاتصالات وإصلاح الإدارة المالية.<sup>٩٧</sup> في هذا السياق، خصّص البنك الدولي، في شباط ٢٠١٧، ٢٠٠ مليون دولار لإصلاح الطرقات في لبنان، ١٥٥ مليوناً منها ليست منحةً ويمكن إيفاؤها على مدى ٣٢,٥ سنة، وذلك كجزء من خطة حكومية خماسية بقيمة ٥١٠ مليون دولار.<sup>٩٨</sup> ومن المتوقع الحصول على ١٠٠ مليون دولار إضافية من وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA). وتشير التقديرات إلى أن الخطة سوف تنتج ٣,٧٥ مليون يوم عمل على شكل وظائف مباشرة خلال سنوات تنفيذها الخمس. تجدر الإشارة إلى ضرورة تأمين حوالي ٥٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٧ للاستحواذ على الأراضي للبدء بتنفيذ جميع مشاريع البنى التحتية التي تمت المصادقة على قروضها، بالإضافة إلى ٦٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف محلية أخرى.<sup>٩٩</sup> ومن المبادرات الجديدة الأخرى رزمة بقيمة ١٥٠ مليون دولار لدعم خدمات



الرعاية الصحية في لبنان، ٩٥,٨ مليوناً منها على شكل قرض و٣٠ مليوناً خصصها البنك الإسلامي للتنمية.<sup>١٣</sup> ويرفع هذا المشروع الأخير سقف التمويل الذي قدّمه البنك للبنان إلى ١,٦ مليار دولار، تشمل منحاً وقروضاً ميسرة.<sup>١٤</sup> ولمعالجة بعض المخاوف المتعلقة ببرامج التمويل هذه، يمكن النظر في اعتماد بعض الشروط التالية:

- يجب أن يكون التمويل قائماً على المنح لا على القروض؛
- يجب أن يستهدف التمويل بالتساوي المجتمعات اللبنانية المضيفة أيضاً، خاصة الفئات الأكثر حرماناً وتأثراً وضعفاً؛
- يجب أن يكون التمويل تنموياً، لا أن يهدف فقط إلى تحقيق "الاستقرار الاقتصادي"؛
- يجب إعطاء الأولوية للاستثمار قدر الإمكان في المشاريع التي تنتج عدداً كبيراً نسبياً من فرص العمل للعمّال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة؛
- يجب أن تقوم الحكومة اللبنانية بمراجعة وتحسين وتنفيذ الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية القائمة للتنمية الاجتماعية على المديين المتوسط والبعيد؛
- يجب أن تقوم الإدارة الجيدة لاستخدام هذه الأموال واستثمارها بمعالجة مسألتين مترابطتين: مشاكل الفقر المتفاقمة وأزمة الاندماج الاجتماعي.<sup>١٥</sup>

٩. إنشاء مناطق استثمار صناعية وخطط وجمعيات للتنمية الاقتصادية المحلية<sup>١٦</sup> بتمويل دولي - بما في ذلك التمويل الذي تقدّمه الأمر المتحدة لدعم القطاعات في الدول التي تستضيف النازحين السوريين، بالتعاون مع البلديات التي تلعب دوراً أساسياً في توفير الأراضي بإيجارات منخفضة أو رمزية، خصوصاً أن هذه المشاريع لا تتطلب إصدار قوانين في مجلس النواب. الاستعدادات جارية حالياً لإنشاء ثلاث مناطق صناعية تجريبية بالتعاون مع منظمة الأمر المتحدة للتنمية الصناعية في مدينة بعلبك، وبلدة جون في الشوف، وبلدة تربل في البقاع، بمساحة تقريبية تبلغ مليوني متر مربع. ومن شأن هذه المشاريع الصناعية التي تتسق مع البيئة الزراعية المحيطة إنتاج ٢٠٠٠٠ فرصة عمل، بحسب دراسة أجرتها جمعية الصناعيين اللبنانيين.<sup>١٧</sup>

١٠. الشروع بالتنمية الزراعية كوسيلة إضافية لاستيعاب العمالة. يمكن للزراعة أن تصبح قطاعاً يساهم في نمو الاقتصاد اللبناني عبر اعتماد التقنيات الحديثة في مرحلة ما بعد الحصاد والحفاظ على المحاصيل والحد من الهدر والتسويق والتوزيع في الأسواق. ويمكن للضغوط الدبلوماسية أن تلعب دوراً في تحسين قدرة الوصول إلى الأسواق العربية والأوروبية.<sup>١٨</sup>

١١. يجب على الأمر المتحدة والمجتمع الدولي أن يعتمدوا المشتريات المحلية، مما يعزّز الاقتصاد المحلي.<sup>١٩</sup>

١٢. حثّ السلطات الوطنية والمحلية على مواجهة ومعالجة أثر النزاع السوري. في هذا الإطار، يجب على المجتمع الدولي بث رسائل أكثر إيجابية حول وجود النازحين مع اتجاه للتأثير في

صانعي القرار. بالتالي، يجب ممارسة الضغط لإعداد خطة توظيف وطنية تشمل خطط عمل لإنتاج فرص العمل والتركيز على مسألة التوظيف.<sup>١٧</sup>

١٣. تقديم المساعدات الاقتصادية للأولويات الاقتصادية-الاجتماعية. يجب تطوير المبادرات لتقديم مساعدات اقتصادية واسعة النطاق من قبل الدول العربية والخليجية لتجنّب التوترات الاجتماعية المحتملة عبر إنتاج فرص العمل، مما يشكّل آلية لإشراك القطاع الخاص في تنمية البنى التحتية وإنتاج فرص العمل.<sup>١٨</sup>

١٤. الحصول على القروض الميسّرة من البنك الدولي. تمّ اقتراح القروض الميسّرة الخالية من الفائدة في مبادرتين أساسيتين، الأولى هي برنامج تسهيلات التمويل الميسّر، والثانية هي برنامج التسهيلات المضمونة، وذلك خلال مؤتمر التحديات المالية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط المنعقد في العاصمة الأميركية واشنطن في ١٥ نيسان ٢٠١٦، والذي نظّمته مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية. إلا أنّ بعض المسؤولين اللبنانيين يرفضون مبدأ القروض ويطالبون بتقديم التبرعات بدلاً منها.<sup>١٩</sup>

١٥. إنشاء هيئة إغاثة مخصّصة، تكون مهمتها إيجاد الحلول لأزمة النزوح وتأمين التمويل الدائم.<sup>٢٠</sup>

١٦. البناء على مواطن القوة في الاقتصاديين اللبناني والسوري، عبر الترويج مثلاً للمحاصيل الزراعية السورية والتعاون مع الشركات اللبنانية لإنتاج السلع الزراعية المصنّعة.<sup>٢١</sup>

١٧. التمويل الهادف إلى دعم وتشجيع وتمكين مبادرات الاستقرار الاجتماعي التي يطلقها رواد الأعمال اللبنانيون الشباب بهدف معالجة المسائل الإنسانية الملحة، مثل "مختبر الابتكار الإنساني" (Humanitarian Innovation Lab) الذي أنشئ بجهد مشترك ما بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسف.<sup>٢٢</sup> تجدر الإشارة إلى أنّ عدد الشباب اللبنانيين الذين يشاركون في مبادرات الاستقرار الاجتماعي بلغ الهدف المحدد في خطة لبنان للاستجابة للأزمة للعام ٢٠١٧، مع إطلاق ١٦٦ مبادرة شبابية.<sup>٢٣</sup>

بالرغم من أنّ الأثر المحتمل لحوافز عودة النازحين غير واضح، تظهر التجارب الدولية أنّ اللاجئين الذين يعتمدون على أنفسهم، والذين يتمكّنون من تطوير مهاراتهم أثناء تواجدهم خارج بلدهم، قادرون في الغالب على العودة إلى بلدهم الأم بشكل أسرع.<sup>٢٤</sup> وينبغي التذكير بأنّ الحلول المقترحة تتطلّب قرارات سياسية لتحويلها من مجرد أفكار إلى تطبيقات عملية، في محاولة للحد من آثار الأزمة وإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى لبنان والمنطقة.

## ٧.١. الخاتمة

شهدت السنوات الست الأخيرة التي أعقبت اندلاع الأزمة السورية ضغوطاً على التجارة والأمن والبنى التحتية وأوضاع السكان، أدت إلى تداعيات كارثية على مشهد الاقتصاد الكلي والظروف

الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان، بالرغم من الوضع الإيجابي نسبياً للقطاعين المالي والنقدي. هذا ولا يمكن للجوانب المنتجة للدخل الناجمة عن التدفق الهائل للنازحين السوريين أن تعوّض عن المحن الاجتماعية-الاقتصادية التي سببتها الأزمة، نظراً إلى التحديات الجوهرية الهائلة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني والنقص في المساعدات الدولية. كذلك، فإنّ الفرص والحلول المقترحة غير كافية لعكس مسارات البطالة والفقر والاستياء الاجتماعي في أوساط الشباب اللبناني والسوري من دون تأمين التمويل والدعم والاستثمار اللازم من المجتمع الدولي والمنظمات المعنية في مجال البنى التحتية وسوق العمل وشبكات الأمان والمنصات والمناطق الاقتصادية-الصناعية-التجارية ومبادرات الاستقرار الاجتماعي. من الضروري أيضاً في هذا الصدد أن تعتمد السياسة المالية مقارنة تكاملية لتكمّل مبادرات السياسة النقدية عبر تنفيذ المشاريع الواسعة النطاق وإعداد خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.<sup>١١٥</sup>

أودّ ختاماً ذكر فقرة معبرة وردت في تقرير صندوق النقد الدولي عن لبنان للعام ٢٠١٧، حيث تنصّ على الآتي: "في عالم يسوده اللايقين، مليء بالدول الهشة والفاشلة، يُجبر الناس أحياناً على مغادرة بلادهم الأم، إما مؤقتاً أو بشكل دائم. في هذه الظروف، من مصلحة المجتمع الدولي توفير وجهات آمنة لهؤلاء، دون التسبب بمفاقمة أو نشر انعدام الاستقرار الذي يفرون منه أساساً. لذلك، فإنّ توفير الحماية الواسعة النطاق للاجئين هي "منفعة عالمية عامة" تصبّ في صالح جميع الدول، بصرف النظر عن ظروفها الخاصة. ولكن كما هي الحال في جميع المنافع العامة، يجب تأمينها بشكل مناسب يتخطّى مشاكل التنسيق الآنية - نظراً لمصلحة كل دولة في نقل العبء إلى غيرها. عادة، تتحمّل الدول المجاورة لمنطقة النزاع بفعل الضرورة كلفة صون نظام اللجوء. إلاّ أنه من المسلّم به على نطاق واسع أنّ هذه النتيجة غير عادلة وغير مستدامة؛ فإقتصديات هذه الدول تفتقر للموارد في الكثير من الأحيان، وهي الأقلّ جهوزية لتحمل هذا العبء."<sup>١١٦</sup>

في ضوء ما سبق، يمكن القول إنّ مواجهة لبنان للأزمة السورية هي "قضية"... قضية لتحقيق العدالة والإنصاف تجاه بلد يتحمّل، بنزاهة لا تُضاهى، أضعاف قدراته، مقدّماً "منفعة عالمية".

وشكراً.

- <sup>1</sup> UNHCR , 2017. Figures at a Glance. <http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html>.
- <sup>2</sup> International Monetary Fund, 2017. Lebanon: Selected Issues. IMF Country Report No. 17/20. Jan. 2017.
- <sup>٣</sup> المرجع نفسه.
- <sup>4</sup> The World Bank, 2013. Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict. Report No. 81098-LB. Sep. 2013.
- <sup>٥</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.
- <sup>٦</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017. دعم مستقبل سوريا والمنطقة: مؤتمر بروكسل - 5 نيسان 2017 والجمهورية اللبنانية.
- <sup>7</sup> <http://www.bdl.gov.lb/statistics/a2z.php>.
- <sup>8</sup> <http://www.bdl.gov.lb/app/webroot/statistics/table.php?name=tsid3l>.
- <sup>9</sup> <https://data.worldbank.org/>.
- <sup>١٠</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>١١</sup> صندوق النقد الدولي، 2017
- <sup>١٢</sup> مديرية الإحصاءات والأبحاث الاقتصادية، 2017. مصرف لبنان.
- <sup>١٣</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>14</sup> The Lebanese Monetary Policy: Background and Prospects, 2015. AMF-BIS Working Party Meeting on Monetary Policy in the Arab Region. Arab Monetary Fund, Nov. 2015.
- <sup>١٥</sup> دائرة الشؤون الخارجية، 2017.
- <sup>١٦</sup> المرجع نفسه.
- <sup>17</sup> Charafeddine, R. 2017. Banque du Liban's Financial Engineering: A Financial, Monetary and Economic Leverage. Beirut, April 2017.
- <sup>١٨</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.
- <sup>19</sup> <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>.
- <sup>٢٠</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2020 - 2017. الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، كانون الثاني 2017.
- <sup>٢١</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٢٢</sup> الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة (3RP) 2019-2018. اليونسف.
- <sup>٢٣</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٢٤</sup> بيان لمنسّق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في لبنان روس ماوتن:
- <http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/articles/2014/03/21/lebanon-cannot-bear-brunt-of-syrian-refugee-crisis-alone-un-relief-official-warns.html>.
- <sup>25</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016. The Impact of the Syrian Displacement Crisis on the Lebanese Economy. May 2016, Geneva, Switzerland.
- <sup>٢٦</sup> بيان لمنسّق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في لبنان روس ماوتن:
- <http://www.lebanonfiles.com/news/714679>.
- <sup>٢٧</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٢٨</sup> البنك الدولي، 2013.
- <sup>29</sup> Mountain, R., De Clerq, C., Charafeddine, R., Et al., 2014. "Employment for Stabilization" white paper. August, 2014.
- <sup>٣٠</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٣١</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٣٢</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٣٣</sup> البنك الدولي، 2013.
- <sup>٣٤</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٣٥</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.
- <sup>٣٦</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٣٧</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.

<sup>٣٨</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.  
<sup>٣٩</sup> البنك الدولي، 2013.  
<sup>٤٠</sup> المرجع نفسه.  
<sup>٤١</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020.  
<sup>٤٢</sup> المرجع نفسه.  
<sup>٤٣</sup> المرجع نفسه.  
<sup>٤٤</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.  
<sup>٤٥</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020.  
<sup>٤٦</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.  
<sup>٤٧</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.  
<sup>٤٨</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.  
<sup>٤٩</sup> البنك الدولي، 2013.  
<sup>٥٠</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020.  
<sup>٥١</sup> البنك الدولي، 2013.  
<sup>٥٢</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020.  
<sup>٥٣</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.  
<sup>٥٤</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020.  
<sup>٥٥</sup> البنك الدولي، 2013.

<sup>٥٦</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.

<sup>٥٧</sup> المرجع نفسه.

<sup>٥٨</sup> Refugees from Syria: Lebanon, 2015. UNHCR, March 2015.

<sup>٥٩</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.

<sup>٦٠</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.

<sup>٦١</sup> المرجع نفسه.

<sup>٦٢</sup> <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=13556>.

<sup>٦٣</sup> مؤتمر صحفي عُقد في 1 شباط 2018. تحديث العام 2018 لخطة لبنان للاستجابة للأزمة.

<sup>٦٤</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.

<sup>٦٥</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.

<sup>٦٦</sup> المرجع نفسه.

<sup>٦٧</sup> المرجع نفسه.

<sup>٦٨</sup> المرجع نفسه.

<sup>٦٩</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.

<sup>٧٠</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.

<sup>٧١</sup> <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Sep-21/420111-aoun-to-address-un-at-530-pm.ashx>.

<sup>٧٢</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.

<sup>٧٣</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.

<sup>٧٤</sup> المرجع نفسه.

<sup>٧٥</sup> المرجع نفسه.

<sup>٧٦</sup> المرجع نفسه.

<sup>٧٧</sup> <http://globalcff.org/about-us>.

<sup>٧٨</sup> <https://unscol.unmissions.org/funding-lebanon-response-2017-demonstrates-sustained-solidarity-international-partners-level>.

<sup>٧٩</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020 (تحديث العام 2018). الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، كانون الثاني 2018.

<sup>٨٠</sup> المرجع نفسه.

<sup>٨١</sup> بيان صحفي في 1 شباط 2018. تحديث العام 2018 لخطة لبنان للاستجابة للأزمة.

<sup>٨٢</sup> المرجع نفسه.

- <sup>٨٣</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٨٤</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.
- <sup>٨٥</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٨٦</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.
- <sup>٨٧</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٨٨</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٨٩</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.
- <sup>٩٠</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٩١</sup> قطّار، دميانوس، 2014. مقابلة تلفزيونية ضمن برنامج "بموضوعية" على قناة MTV. 31 آذار 2014.
- <sup>٩٢</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>٩٣</sup> مؤتمر دعم مستقبل سوريا والمنطقة في بروكسل، 5 نيسان 2017.
- <sup>٩٤</sup> مقررات دُكرت في البيان الختامي لمؤتمر برلين الدولي، 29 تشرين الأول 2014، *Lebanese Strategy Paper Ratified in Its Entirety, Steinmeier Sympathetic to Lebanese Concerns*.  
<http://www.akhbaralyawm.com/article-137903/2014/10/30>.
- <sup>٩٥</sup> Lazzarini, P. 2017. "Lebanon and the Syrian Displacement: Burdens and the Priority of Return" workshop. October, 2017.
- <sup>٩٦</sup> المرجع نفسه.
- <sup>٩٧</sup> <http://www.worldbank.org/en/country/lebanon/projects>.
- <sup>٩٨</sup> <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/02/06/world-bank-group-allots-us200-million-for-road-repairs-in-lebanon>.
- <sup>٩٩</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>١٠٠</sup> <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/06/26/150-million-package-to-boost-lebanon-healthcare-services>.
- <sup>١٠١</sup> دعم مستقبل سوريا والمنطقة: رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، 2017.
- <sup>١٠٢</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.
- <sup>١٠٣</sup> Mountain, R., De Clerq, C., Charafeddine, R., Et al., 2014.
- <sup>١٠٤</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.
- <sup>١٠٥</sup> Mountain, R., De Clerq, C., Charafeddine, R., Et al., 2014.
- <sup>١٠٦</sup> المرجع نفسه.
- <sup>١٠٧</sup> المرجع نفسه.
- <sup>١٠٨</sup> المرجع نفسه.
- <sup>١٠٩</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.
- <sup>١١٠</sup> قطّار، دميانوس: <http://www.elnashrafinance.com/news/show/112568/>.
- <sup>١١١</sup> Charafeddine, R., El Zein, F, 2016.
- <sup>١١٢</sup> <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/51943>.
- <sup>١١٣</sup> خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2020 - 2017 (تحديث العام 2018).
- <sup>١١٤</sup> The World Bank, 2015. Sustainable Refugee Return, GPDF Issues Note, August 2015.
- <sup>١١٥</sup> Mountain, R., De Clerq, C., Charafeddine, R., Et al., 2014.
- <sup>١١٦</sup> صندوق النقد الدولي، 2017.